الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: محاسبة ومالية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: محاسبة ومالية
تخصص: مالية البنوك والتأمينات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
طكوك أميرة
غرابي إلهام

تحت عنوان:

فعالية تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لولاية المسيلة

لجنة المناقشة:

د. مصطفى قمان	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. إلياس شوبار	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د. بيصار عبد الحكيم	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

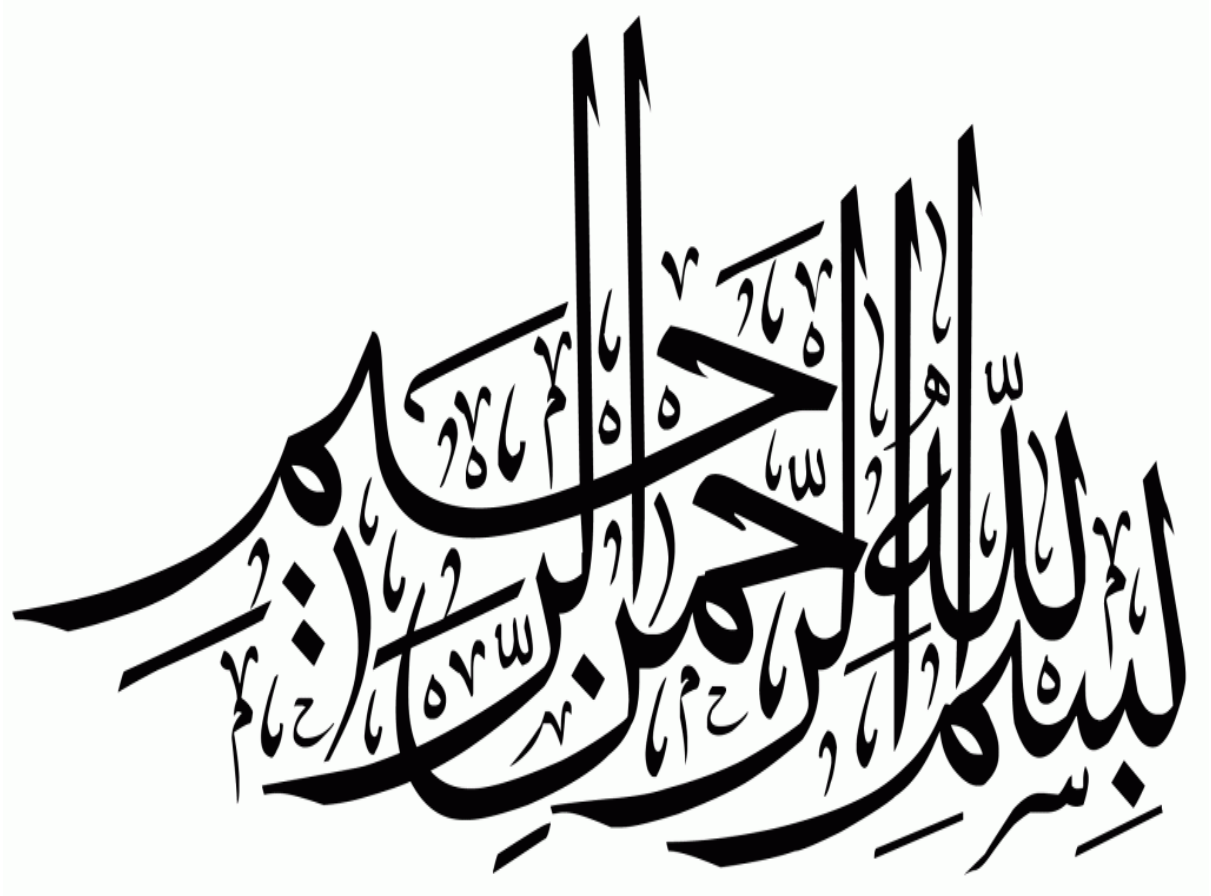
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء:

الحمد لله الذي وفقني وأنعم علي بالصحة على إتمام هذا العمل المتواضع

بكل حب واعتزاز، بكل تواضع وامتنان

أهدي ثمرة جهدي إلى أحب فردين إلى قلبي إلى من يحرسني ويرعاني،

إلى من أوصاني ربي بهما خيرا وإحسانا،

إلى اللذان كانا قدوتي في تحقيق طموحاتي حفظهما الله وأطال في عمرهما ووفقني في نيل رضاهما

"أمـــي وأبـــي"

إلى التي غمرتني بحنانها وسهرت من أجلي، إلى من كان دعاءها سر نجاحي

أمي الغالية **"مليكة"**

إلى من ناضل من أجلي، إلى من أنار طريقي وأضاء دربي قرة عيني

أبي الغاي **"الدراجي"**

إلى توأم روحي ورفيقة دربي أختي **"وفاء "** حفظها الله ورعاها

و إلى من ساهم في تعليمي طوال مشواري

أهدي هذا العمل

أميرة

شكـر و تقدير

الحمد لله جل جلالـه الذي بقوته وعونه وتوفيقه تم هذا العمل

اللهم صل وسلم على حبيبنا ونبينا شفيع الأمة الإسلامية "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

وعليه نتقدم بالشكر الخالص:

لكل الأساتذة الذين رافقونا خلال مسارنا الدراسـي

كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

نتقدم بخالص الشكر للأستاذ المشرف **"شوبا إلياس"** الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة

كما نتفضل بالشكر الجزيل لكل موظفي الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية لولاية المسيلة على التسهيلات التي قدموها لنا

وإلى كل طلبـة السنة الثانية ماستر مالية البنوك والتأمينات 2021/2022

شكـــرا للجميـــع

-طكوك أميرة

-غرابي إلهام

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**2**
المطلب الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميته	**4**
المطلب الثاني: وظائف التمويل وأنواعه	**6**
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**14**
المطلب الرابع: صعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**16**
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**16**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**19**
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**20**
المطلب الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر والمشاكل التي تواجهها	**23**
المطلب الرابع: أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**25**
خلاصة الفصل	**27**
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لواقع دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE –ولاية المسيلة–	
المبحث الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**28**
المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وأهدافها	**28**
المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وأهدافها	**30**
المطلب الثالث: اشكال الاستثمار والدعم والتسهيلات التي تمنحها الوكالة	**32**

المطلب الرابع: مراحل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.	**39**
المبحث الثاني: دراسة ميدانية لدور وحصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المسيلة	**44**
المطلب الأول: مختلف المشاريع والقطاعات التي تمولها وكالة دعم وتنمية المقاولاتية	**44**
المطلب الثاني: مختلف المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف وكالة الدعم وتنمية المقاولاتية في بلديات ولاية المسيلة	**48**
المطلب الثالث: دراسة حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة	**52**
خلاصة الفصل	**62**
خاتمة	**63**
قائمة المراجع	**66**
الملاحق	

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي لفئة البطالين الطلبة في اطار وكالة ANADE	33
2	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي (فئة الغير بطالين) في اطار وكالة ANADE	34
3	الهيكل المالي للتمويل الثنائي في اطار وكالة ANADE	35
4	الهيكل المالي للتمويل الذاتي في اطار وكالة ANADE	35
5	جدول يمثل طريقة تسديد القروض في اطار وكالة ANADE	41
6	جدول يمثل المشاريع الممولة حسب القطاع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة لمجموع السنوات من سنة 2012 إلى 2021	46
7	جدول يمثل عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بلدان ولاية المسيلة من سنة 2012 إلى سنة 2021.	48
8	حصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2012 إلى سنة 2021	52
9	حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل من سنة 2012 إلى سنة 2021	54
10	حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2012 إلى سنة 2021	56
11	حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم من سنة 2012 إلى سنة 2021.	58

قائمة الأشكال:

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	28
2	مخطط الاعانات الممنوحة للاستثمارات	38
3	مخطط لأهم مراحل المرافقة لإنشاء المشروع لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	43
4	دائرة نسبية تمثل تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط من سنة 2012 إلى سنة 2021	47
5	دائرة نسبية تمثل مناصب الشغل المستحدثة على مستوى بلديات ولاية المسيلة من سنة 212 إلى سنة 2021	51
6	تمثيل بياني لحصيلة عدد المشاريع الممولة من طل قطاع لسنة 2012 إلى سنة 2021	53
7	تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل من سنة 2012 إلى سنة 2021	55
8	تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس من سنة 2012 إلى سنة 2021	57
9	تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب مستوى التعليم من سنة 2012 إلى سنة 2021	59

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ويعود ذلك لأثرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني، فبالرغم من الاهتمام المتزايد بهذا القطاع والحرص على توفير البيئة المناسبة له، قامت السلطات الجزائرية باستحداث مجموعة من الآليات والهياكل لدعم وترقية هذه المؤسسات بغرض تقديم الدعم المالي خاصة مع عزوف البنوك على منح القروض وعدم تمكن أصحاب هذه المؤسسات من سدادها. وقد جاءت هذه الورقة البحثة لتسلط الضوء على إحدى هذه الآليات وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والدور الذي تلعبه في مرافقتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستعرضين أهم الإحصائيات الحديثة لوكالة المسيلة – الجزائر وتحليلها، وقد تم التوصل إلى أن الوكالة تساهم بشكل كبير في دعم وتمويل هذا القطاع مع العمل الدائم على مرافقة أصحاب المشاريع وبالتالي خلق مناصب شغل مستحدثة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الدعم، التمويل، المرافقة، الشباب.

The Summary:

Small and medium enterprises are the cornerstone of the process of economic and social development, due to their positive impact on the national economy. Despite the growing interest in this sector and the keenness to provide the appropriate environment for it, the Algerian authorities have developed a set of mechanisms and structures to support and promote these institutions in order to provide financial support, especially with the reluctance of banks to grant Repay it This research paper came to highlight one of these mechanisms, which is the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship and the role it plays in Accompanying small and medium enterprises, reviewing and analyzing the most important recent statistics of the M'sila Agency - Algeria, and it has been concluded that the Agency contributes significantly to supporting and financing this sector while constantly working to accompany the owners of Projects thus creating new jobs.

Keywords: Investment, Support, Finance, Escort, Youth

مقدمة:

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية مؤخرا مجموعة من التغيرات والتحولات والتي احتلت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة وحيوية في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الوطني الدولي، الأمر الذي جعلها تحظى باهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف دول العالم، حيث أصبحت تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما لضمان تحفيز واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتبارها محركات استثمارية رائدة تتمتع بمرونة عالية وديناميكية كبيرة، إضافة إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات في إنتاج الثروات وخلق فرص الشغل، زيادة الصادرات واستيعاب التكنولوجيا المتجددة، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات وتوفير جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها.

وعلى غرار ذلك، أدركت الجزائر هذا النوع من المؤسسات وتنامت في الفترة التي عرفت فيها الدولة انفتاح اقتصادي، حيث أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لمكافحة الفقر وامتصاص البطالة بشكل خاص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، الأمر الذي استوجب على الحكومة الجزائرية تبني مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب التي تسعى من خلالها إلى دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتحسين أدائها لضمان استمرارها في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي تعايشها الجزائر، وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطا، تنظيما وتوجيها ومراقبة يشمل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمرارها لذا نجد العديد من الحكومات تعمل على تمويل دائم لضمان توسعها وديمومتها، باعتبار أن التمويل المنظم يضمن توازن المؤسسة واستقرارها، ويرفع من قدرتها التنافسية من خلال توفير كل الاحتياجات المالية سواء بالطريق التقليدية أو المستحدثة.

وتكمن أهمية دراستنا في كونها تتعرض لأهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية ألا وهو التمويل باعتباره يلعب دورا حاسما في مجاح المؤسسة، لبذلك تأتي قضايا تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة الأولويات المتعلقة بتطوير ودعم التنمية في الجزائر، التي تعاني من عدة مشاكل حالت دون تطويرها.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر إلى وضع إطار تشريعي ومؤسسي متنوع ومتكامل لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب خاصة ما يتعلق بالجانب التمويلي، وذلك من خلال إنشاء العديد من هيئات دعم وترقية وتمويل هذه المؤسسات بتبنيها مختلف تقنيات التمويل المستحدثة من خلال وضع منظومة قانونية تحكمها وتنظمها ومنحها

إعفاءات جبائية كل ذلك في سبيل تذليل الصعوبات وتجاوز العقبات التمويلية التي تقف أمام قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لتشجيع الشباب وصغار المستثمرين على الاستثمار.

وعليه ارتأينا وضع الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الدور الذي لعبته الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

وقد انبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي المصادر والآليات التي يتم بها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

2- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجابا في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟.

3- ما هو دور مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

وكإجابة أولية عن الأسئلة المطروحة نقترح فرضيات الدراسات التالية:

1-تتعدد وتختلف مصادر وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر تمويل تقليدية وأخرى حديثة عن طريق هياكل الدعم والمؤسسان المالية كالإقراض من البنوك.

2- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني في الجزائر وهي تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دورا كبيرا في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مختلف الإعانات والامتيازات التي تضعها لصاحب المؤسسة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن أن نبرزها على النحو التالي:

-إبراز الصعوبات والعراقيل التي تعيق درة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النجاح.

- إظهار الدور الذي تقوم به السلطات العمومية الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

- إبراز أهمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تقوم به.

المنهج المتبع:

بما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد لنا نوع المنهج المتبع وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لمعالجة موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نستخدمه لوصف وتفسير واقع عملية التمويل من طرف المؤسسات الداعمة عن طريق وكالة دعم وتنمية المقاولاتية ANADE وفي الأخير نصل إلى وصف كيفية التمويل وصفا دقيقا كما وكيفيا وذلك بواسطة جمع المعلومات والمعطيات الميدانية عن المشكلة موضوع البحث ثم تصنيفها وتحليلها للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات البحث.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: حاولنا تركيز اهتمامنا على الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2021 على حصيلة وأهم أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في مرافقة المشارع بالإضافة إلى طريقة إنشاء مؤسسة في إطار الوكالة.

لإطار المكاني: تهتم الدراسة بمعالجة إشكالية حصيلة نشاط وكالة دعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولهذا تم التركيز على وكالة ANADE بولاية المسيلة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة الشبيهة التي تناولت جانبا من جوانب موضوع الدراسة، وأخرى تتقاطع معه في بعض النقاط ومنها التي بعد الاطلاع عليها كانت لنا نظرة عن طيفية تناول الموضوع من ناحية المنهج المتبع والاعتماد عليها في بعض المعلومات.

الدراسة الأولى: حليمة الحاج علي "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

تتقاطع هذه الدراسة مع موضوعنا فيما يتعلق بمصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم في هذه الدراسة التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر والمشكلات التي تواجهها بالإضافة إلى توضيح مختلف المصادر والآليات التمويلية التي تتجه إليها المؤسسات وأهم الإجراءات المستحدثة المساهمة في عملية التمويل.

الدراسة الثانية: عمران عبد الحكيم "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص استراتيجية، جامعة المسيلة، 2007.

قدم الباحث عملا مفصلا حول مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع تمويل البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة كما تطرق إلى الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الثالثة: حريد رامي "البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

قدم الباحث عملا مفصلا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تطرق إلى شرح دقيق حول التمويل بصفة عامة ثم قدم دور البدائل التمويلية للإقراض الملائمة والمناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رأس المال المخاطر، صيغ التمويل الإسلامية، وقرض الإيجار، التي تتماشى مع خصائصها واحتياجاتها المالية.

الدراسة الرابعة: زبير عياش: "تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012.

تناول الباحث مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل البنكي، كما تطرق إلى واقع التمويل البنكي للمؤسسات ومركزا على اتفاقية لجنة بازل لكفاية رأس المال بالبنوك والتصنيف الائتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لبازل 2.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول المتعلق بالجانب النظري مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل والذي تم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه ماهية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبحث الثاني تم التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما الفصل الثاني والمتعلق بالجانب التطبيقي فقد شمل حصيلة نشاط وكالة دعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى ضوء هذه الدراسة الميدانية فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول بعنوان عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما المبحث الثاني فقد شمل دراسة لدور الوكالة الوطنية ANADE

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم أسس الاقتصاد ويرجع هذا إلى ما ينتج عنها من منافع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها من خلال منح مناصب الشغل وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية، وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة إلا أن دورها التنموي جعلها مصدرا للاهتمام من قبل الاقتصاديين في مختلف دول العالم.

ومن هذا المنطق زاد اهتمام الباحثين في الدول النامية بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتأكيد على دورها في التوظيف والاستثمار ودفع عجلة التنمية، كما يتاح لها العديد من آليات ومصادر تمويل مختلفة من حيث المصدر.

ولهذا نتطرق من خلال هذا الفصل إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاهمية التي تتميز بها وصولا إلى المشاكل التي تواجهها اضافة إلى أساليب دعمها وتطويرها، أما في المبحث الثاني سنسلط الضوء على التمويل بصفة عامة. مفهومه وأهميته ثم أنواعه ووظائفه وصولا إلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبات تمويلها.

المبحث الأول: ماهية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل الركز الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مستلزماتها وتسديد جميع مستحقاتها، وسنحاول في هذا المبحث توضيح مفهوم التمويل وإبراز أهميته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التطرق لأهم المصادر التمويلية التي تعتمد عليها هذه المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميته

أولاً: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعرف على أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي وقد يكون هذا النقل من مشروع لآخر وتتدخل بينهما مؤسسات وسيطية كمؤسسات التمويل، وهو ما يعني أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو امداد هذه الأخيرة بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي (عبد المطلب، 2009، صفحة 24).

كما يعرف التمويل بأنه الامداد بالأموال في أوقات الحاجة اليها ومتكون من العناصر التالية: تحديد دقيق لوقت الحاجة له، البحث عن مصادر الأموال، والمخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان (الحاج، 2002، صفحة 21)، وبالتالي فإن سياسة التمويل هي عبارة عن مجموعة الوسائل والأساليب التي تتبعها ادارة مؤسسات قصد حصولها على الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها المالية وفقا لطبيعة النشاط الاستعماري والمدة اللازمة لتنفيذه.(برويس و خطوطي، 2017، الصفحات 201-202)

ثانيا: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للتمويل أهمية كبيرة لدى جميع المؤسسات وتكمن وتُتَبع أهميته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية هذه المؤسسات في حد ذاتها، وتأتي أهمية التمويل من الحاجة للأموال وتزداد أهمية وظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى التمويل وتنقص بنقصان الحاجة اليه (كنجو، 1997، الصفحات 42-43)، وبالتالي فإن للتمويل أهمية تكمن في ضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الانتاجية والتسويقية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في: (خوتي و حساني، 2008، صفحة 96)

- تحرير الأموال والمواد الأولية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- ساهم في انجاز مشاريع وعطلة وأخرى جديدة والتي بها تزيد التنمية الوطنية.
- ساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتحويل الدولي.

- ساهم في المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من الافلاس.
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة الحجز المالي.
- مواجهة مشكل البطالة وخلق فرص العمل.
- تفعيل مشاركة المرأة.
- تحقيق هدف المؤسسة.

المطلب الثاني: وظائف التمويل وأنواعه.

أولا: وظائف التمويل.

للتمويل عدة وظائف وهي كالآتي:

1- التخطيط المالي وتقدير الاحتياجات المالية: لا تستطيع المشروعات أن تقدر وبدقة احتياجاتها المالية وخاصة في ظل حالة عدم التيقن التي تعيشها المشروعات جميعها (مزهر و وآخرون، 2009، صفحة 118)، فتطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية وبغية تحضير نفسها حيث أنه خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها، كما يجب وضع خطط ملائمة مع الأوضاع الغير متوقع حدوثها (حسين طنيب و عبيدات، 1997، الصفحات 21-22).

2- الرقابة المالية: تتم عملياتها من خلال التقييم المتواصل لأداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعية، وتقييم الأداء من خلال الاطلاع على تقارير الأداء وإبراز الانحرافات ثم تحديد أسبابها.

3- الحصول على الأموال: يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى المصدر إلى مصادر داخلية وخارجية من أجل الحصول عليها (حسين طنيب و عبيدات، 1997، الصفحات 21-22).

4- استثمار الأموال: من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول، نظرا لاحتياجاتها في تسديد التزاماتها وعند الحصول عليها يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع وذلك من أجل تحقيق الربحية. (حسين طنيب و عبيدات، 1997، الصفحات 21-22)

ثانيا: أنواع التمويل:

تختلف أنواع التمويل حسب عدة معايير أهمها: (يوسف، 2012، الصفحات 172-173)

1. من حيث المدة: بموجب هذا المعيار ينقسم التمويل إلى:

1.1.تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء مدخلات ما تحتاجه العملية الانتاجية ويتم تسديدها في نفس الدورة.

2.1. تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المعدات والآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل وتكون مدته ما بين السنة إلى خمس سنوات.

3.1.مويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الانتاجية ذات المردودية على المدى الطويل يوجه إلى مشاريع انتاجية وتفوق مدتها خمس سنوات.

2. من حيث مصدر الحصول عليه: وينقسم إلى:

1.2. التمويل الذاتي: هو أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطات الأشغال بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل أو مصدر آخر.

2.2. التمويل الخارجي: ويتمثل في أجواء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم)، لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر لتمويل الذاتية لدى المؤسسة.

3. حسب القرض الذي يستخدم لأجله: ويمكن حصره في:

1.3.مويل الأشغال: يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياجات والمعاملات القصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الانتاجية في المؤسسة.

2.3.تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة، وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يلبيها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع، فتلجأ المؤسسة لهذا النوع بفعل الحاجة للعنصر البشري أو المادي في الانتاج أو كليهما على المدى المتوسط والطويل، موارد هذا التمويل ليست موجهة للاحتياجات الجارية، بل هي موارد لها صفة ادخارية. (القادر، 2006، صفحة 388)

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أساسيات انشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها واذا خصصنا بالدارسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجدها من أكثر أنواع المؤسسات احتياجا إلى التمويل.

أولا: مصادر التمويل التقليدية:

هي كل الطرق التمويلية المعروفة والمتاحة أمام المؤسسات بصفه والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة والتي يمكن الحصول عليها من جهات غير متخصصة في التمويل ويمكن تصنيفها إلى مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية.

1. مصادر التمويل الداخلية: ويتكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها (الحاج، 2002، صفحة 26)، إذ يعتبر التمويل الداخلي المصدر الوحيد المتولد من العمليات الانتاجية للمؤسسة، لهذا يعرف على أنه مجموعة مصادر التمويل الذاتية التي خلفتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيفها فيها بقصد زيادة طاقتها الانتاجية (الحاج علي، 2009، صفحة 40)، إذ يعد من المصادر الأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويلعب دورا هاما في تنمية وتطوير المؤسسة دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.

وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1-التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي مصدر أساسي ومهم في المؤسسة وخاصة في مرحلة نموها فهو يقلل من اللجوء إلى التمويل الخارجي هذه المصادر ما هي في الواقع إلا فائض من الأموال الذي حققته المؤسسة والذي يمكن لها التصرف فيه (زيتوني، 2006، صفحة 47)، أي هو امكانية المؤسسة من تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، هذه النتيجة يضاف لها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة هما الامتلاكات والمؤونات (عشيش، 2010، صفحة 24) ويتكون من:

1-1-المدخرات الشخصية للمالكين: هي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه، في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة إلى التوسيع في المشروع أو لزيادة رأس المال العامل، حيث يعزز عندها صاحب المشروع الأموال المقدمة للمشروع بأموال اضافية جديدة لتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه وتعتمد نسبة عالية من المشروعات الصغيرة هذا النوع من التمويل. (فايز جمعة و عبد الستار، 2006، صفحة 196)

1-2-المخزون: يعتبر أحد الموارد الداخلية للتمويل والذي لابد من تحليله بعناية ومراقبته إذ يمكن أن نجد فيه نسبة عالية من السلع والمواد الزائدة عن حاجة المشروع الفعلية لذا يجب التخلص من الفوائض التي يحتويها وتحويلها إلى نقدية، لاستخدامها في الأغراض الأخرى اللازمة للمشروع، وبالتالي يصبح المشروع مستفيدا ومستخدما للأموال الداخلية التي كانت معطلة ودون فائدة. (فايز جمعة و عبد الستار، 2006، صفحة 197)

1-3-الأرباح المحتجزة: هي الأموال التي يحتفظ بها المشروع بعد توزيع الفوائد، وهي جزء من حقوق الملكية لأنها ناجمة عن أعمال المشروع. (عزت اللحام و وآخرون، 2014، صفحة 319)

1-4-الاحتياطات: هي مبالغ نقدية يكونها البنك لنفسه من خلال استقصاءها من صافي الأرباح السنوية الصافية التي لم يتم توزيعها. (عبد الباقي، 2016، صفحة 41)

1-5-المخصصات: هي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقض في قيمة الأموال أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة.(الوادي و وآخرون، 2010، صفحة 202)

وبالتالي فإن التمويل الذاتي يزيد من رأس مال المنشأة الخاص ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة كما يشجعها على القيام باستثمارات جديدة وخاصة ذات التكلفة المرتفعة إذ يوفر مصدر تمويلي غير مكلف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمصادر تمويل أخرى التي تكون تكلفتها المرتفعة في الغالب عائقا أمام الحصول عليها. (بوراس، صفحة 24)

2. مصادر التمويل الخارجية:

بما أن التمويل الذاتي غالبا لا يكفي لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وحتى نحافظ على هذه الأخيرة على مستوى الاستثمارات عند الحدود المطلوبة وحتى تتجاوز أزمات السيولة الظرفية يحتم عليه اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على الأموال للازمة لذلك، وهذا التمويل يختلف باختلاف المصدر الذي تعتد عليه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ونذكر منها: (الحاج علي، 2009، صفحة 42)

1.2.الائتمان التجاري: هو أحد أنواع التمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع والمواد الأولية، تلجأ اليه المؤسسة في حالة عدم كفاية رأس المال العامل لمواجهة

الاحتياجات الجارية، حيث يتسنى لها الاستفادة من الأموال المحتفظة بها والمتمثلة في قيمة المشتريات وذلك خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ الشراء وتاريخ تسديد قيمتها. (الحاج علي، 2009، صفحة 42)

2.2.الائتمان المصرفي: وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها ليحصل عليها البنك. (عمران، 2007، صفحة 14)

3.2.التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبة الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدة المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (عمر، يومي 25-28 ماي 2003، صفحة 04) حيث تمثلت هذه المؤسسات في: (مزهر و وآخرون، 2009، الصفحات 122-123-124)

أ. **شركات الاستثمار في الأعمال الصغيرة:** وهي شركات خاصة تهدف إلى الاستثمار في مشروع يعود إلى مشروع صغير، حيث تقدم رأس المال كله أو جزء منه، على شكل أسهم أو قروض إلى هذه المشروعات الصغيرة التي تتفق مع معايير استثمارها، وقد بدأت عدة شركات في ممارسة هذا النوع من العمل.

ب. **رأس مال المشروعات:** وهي شركات مؤلفة من أفراد يملكون ثروات ويقومون بالاستثمار من خلال المساهمة في المشروعات الصغيرة المتوقع أن تكون أمامها فرص للنمو السريع.

ج. **حاضنات الأعمال:** وهي شركات تقوم بتغذية المشروعات الفنية ومساعدتها على البقاء والنمو خلال فترة الانطلاق وتقديم المساعدة في ادارة المشروع والحصول على التمويل، والهدف الأساسي لبرنامج الحاضنة هو انتاج انشاء مشروعات أعمال قابلة للحياة وللاستمرارية.

د. **شركات التأمين:** تعتبر شركات التأمين مصدر جيدا من مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة مشاريع العقارات.

4.2.التمويل من المصادر الخارجية غير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها اصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الاطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال (عمر، يومي 25-28 ماي 2003، صفحة 04) منها:

أ-**التمويل من الأهل والأقارب:** عند بداية الاستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، في ظل نقصها وعدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للإقراض وسد عجزهم المالي. (خوتي و حساني، 2008، الصفحات 157-158)

يقوم الرياديون عادة بالاتصال مع الأصدقاء والأقراب من أصحاب الثروات، كي يحصلوا على رأس المال وهؤلاء الرياديون هم عبارة عن مجموعات من الأفراد المليئين ويرغبون في استثمار جزء من موجوداتهم في مشاريع وتشير دراسات أجريت في مركز بحوث المشروعات في جامعة New Hampshire إلى أن نحو 90% من الأعمال تبدأ بمساعدة من الأصدقاء والأقارب. (مزهر و وآخرون، 2009، الصفحات 123-124)

ب-الزبائن: يعتبر الزبائن مصدراً آخر من مصادر التمويل وتوفير السيولة.

ج-أسهم العاملين: من أجل انشاء المشروعات الصغيرة، يمكن اللجوء إلى مصدر آخر للتمويل، وهو أسهم الأفراد، حيث يقوم المشروع بين العاملين فيه أسهم ملكية، فيحصل على التمويل المراد نتيجة عملية البيع.

5.2.الإقراض من البنوك: تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من البنوك لتلبية احتياجاتها التمويلية في مختلف مراحل حياتها، ويأخذ التمويل عن طريق البنوك عدة أنواع منها: (بوراس، صفحة 38)

أ-التمويل قصير الأجل:

نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الأشغال بمعنى تدويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين، وتعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل دورتها الاستقلالية، حيث تضمن

السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع (لطرش، 2000، صفحة 57) ويتكون من:

1/**الائتمان التجاري**: تحصل عليه المنشأة من الموردين يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتأجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية وتعتمد المنشأة على هذا المصدر في التمويل بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي وهناك نوعان للائتمان التجاري:(السمراني، 2013، الصفحات 300-301)

- ✓ **الحساب الجاري**: ويعتبر من أهم أنواع الائتمان التجاري ويشكل النسبة الكبرى من اجمالي العمليات التجارية التي تعتمد الائتمان التجاري.
- ✓ **أوراق الدفع**: تظهر أوراق الدفع على شكل كمبيالات في جانب المطلوبات (الخصوم المتداولة) في سجلات البائع وأوراق قبض في جانب الموجودات في سجلات المشتري.

2/الائتمان المصرفي: يعتبر الائتمان المصرفي شكلا من أشكال التمويل القصير الأجل ويعتمد توفيره على المصارف التجارية وشركات الأموال والمصارف التجارية وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية المتخصصة التي توفر الأموال على شكل ائتمان قصير الأجل للشركات المختلفة لسد حاجتها من الأموال لتمويل عملياتها تجارية. (نايف، 2009، الصفحات 300-301)

ويعد الائتمان المصرفي أقل تكلفة من التجاري وأقل مرونة من ذلك لتوسع حجم الائتمان التجاري بتوسيع مشتريات المشروع، وذلك لأن الشركة تحصل عليه بشكل نقد وبذلك يستطيع استخدامه في مجالات الحاجة المختلفة. (السمراني، 2013، صفحة 272)

هناك نوعان للائتمان المصرفي هما: (نايف، 2009، الصفحات 301-304)

- ✓ **الائتمان المصرفي بدون ضمان**: يأخذ شكل كمبيالة تستحق الدفع في أقل من سنة، وهو قيام المصرف بفتح اعتماد يسمح للشركة بالإقراض كلما لزم الأمر بشرط ألا يزيد الاقتراض عن المبلغ المحدد من طرف المصرف.
- ✓ **الائتمان المصرفي بضمان**: تقدم الشركات العديد من الضمانات لضمان المبلغ المطلوب.

ب- التمويل متوسط الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الانتاج بصفة عامة ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد

الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسط الأجل، ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو على معهد الاصدار والقروض غير قابلة للتعبئة. (لطرش، 2000، الصفحات 74-75)

- **القروض القابلة للتعبئة:** فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه اعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على سيولة في حالة الحاجة اليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بتقليل خطر تجميد الأموال.
- **القروض الغير قابلة للتعبئة:** يعني أن البنك لا يتوفر على امكانية اعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض.

ج-التمويل طويل الأجل: يكون التمويل طويل الأجل موجه إلى تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستقلال التي تتطلب أموال وذلك من أجل توسيع المؤسسة (المشروع) أو اقامة مشروع جديد، ويتجسد التمويل طويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى 20 عاما (عجمية و وآخرون، 2007) من المؤسسات المالية.

ويأخذ هذا المصدر شكلين أساسيين هما: (بوراس، الصفحات 57-58)

- **القروض طويلة الأجل:** وهي قروض تحصل عليها الشركة من المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين وتستحق هذه القروض بعد فترة طويلة من الزمن.
- **السندات:** يمثل السند مستند مديونية تصدره المنشأة ويعطس لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق.

6.2.التمويل من الأسواق المالية: عندما لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل لتغطية احتياجاتها من الاقراض من البنوك تلجأ إلى التمويل من السوق المالي، ومن أهم أنواع التمويلات التي تحصل عليها من السوق المالي (الأسهم-السندات).

ثانيا: مصادر التمويل الحديثة:

يعتبر التمويل الذاتي والائتمان التجاري والبنكي أهم مصادر التمويل، إلا أنه استحدثت وسائل ومصادر أخرى تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل تمثلت في:

1. التمويل بتقنية رأس مال المخاطر:

تعتبر أحد البدائل التمويلية المستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو أسلوب وتقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بشركات رأسمال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل البنكي بل تقوم على أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، بهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظراً لعدم توفرها على الضمانات ففي هذه التقنية يتحمل المستثمر الخسارة في حالة فشل المشروع الممول كليا أو جزئيا، لذا فهو يساهم في ادارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها من أجل تخفيف هذه المخاطر ويضاف إلى ذلك أن دور مؤسسات رأس مال المخاطر لا يقتصر على تمويل مرحلة الانشاء فحسب بل يمتد إلى مرحلة التجديد والتوسع (الحاج علي، 2009، صفحة 79)

ويتم التمويل برأس مال المخاطر كما يلي: (حريد، 2015، الصفحات 69-70)

أ/ رأس مال ما قبل الانشاء: تتولى شركة مال المخاطر في هذه المرحلة تدويل نفقات البحث ونفقات اجراء التجارب بما في ذلك بعث سلعة أو منتج جديد في السوق وملاحظة وتقييم مدى الاقبال عليه.

ب/ رأس مال الانطلاق: تتولى شركة رأس مال المخاطر في هذه المرحلة تجسيد تطبيق المشرع على أرض الواقع، حيث تتولى تمويل التهيئة، شراء المعدات، وحتى القيام بعمليات الدعاية وتسويق المنتج.

ج/ رأس مال التنمية (التوسع): في هذه المرحلة تقوم شركة رأس مال المخاطر بتمويل مؤسسات قائمة، وعند تجسيد فكرة التوسع بواسطة المؤسسة بمفردها يقودها إلى ضوابط مالية فتتدخل شركة رأس مال المخاطر لسد العجز وزيادة الطاقة الانتاجية للمؤسسة والبحث عن أسواق جديدة.

د/ رأس مال تحويل الملكية (التعاقب): يستعمل عند تغيير الأغلبية المالكة لرأس مال مشروع ما أو تحويل مشروع قائم إلى مؤسسة قابضة مالية ترمي إلى شراء عدة مؤسسات قائمة، فخلال هذه المرحلة تهتم مؤسسات رأس مال المخاطر بعمليات تحويل السلطة الصناعية والمالية في المشروع الى مجموعة جديدة من الملاك.

هـ/ رأس مال التصحيح أو اعادة التدوير: حيث أن مؤسسة رأس مال المخاطر في هذه الحالة تقوم بشراء رأس مال المؤسسة عند عجزها ثم تعمل على تدويرها أو ضخها بالأموال اللازمة لمزاولة نشاطها واستعادة وضعيتها الحسنة. (الحاج علي، 2009، صفحة 81)

2. التمويل بتقنية التمويل التأجيري:

وهو أحد الأساليب التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتناء الأصول المختلفة، وهو عقد ايجار يبرم بين مؤجر ومستأجر لأصل معين لمدة محدودة يقوم خلالها المستفيد من استخدام أصل مقابل دفع ايجار محدد لمالك الأصل ومن الممكن أن يكون الأصل منقولا مثل المعدات والمركبات أو أن يكون غير منقوق مثل المباني، هذا ويعتبر التأجير التمويلي من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها له على مدى فترة التعاقد ويحصل المؤجر على ايجار كاف خلال هذه الفترة يشمل هامش ربح مناسب من خلال سلسلة المدفوعات التي يدفعها المستأجر والتي تزيد في مجموعها عن ثمن شراء الأصول المقتناة بالإضافة إلى أنه قد يتم الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على أن يعود الأصل للمؤجر بعد فترة التأجير، وكذلك من حق المستأجر أن يقوم بشراء الأصل إذا رغب في ذلك (السيطابل، 2012، صفحة 280) بصفة مختصرة يقصد بعمليات التأجير التحويلي عمليات تأجير تجهيزات ومعدات وآلات مشترات من المؤجر بهدف تأجيرها مع الاحتفاظ بملكيتها، شرط اعطاء المستأجر حق تملكها لقاء ثمن متفق عليه تحدد شروطه عند اجراء العقد وتتكون أطرافه من: (خالد، 2007، صفحة 40)

أ. **المستفيد**: هو المؤسسة التي تسعى للحصول على الآلات والمعدات اللازمة لها.

ب. **بائع الأصول**: وهو من يقوم ببيع الآلات والوسائل الانتاجية المختلفة إلى الغير.

ت. **شركة التأجير التمويلي**: التي تقوم بشراء الأصل من البائع وتمكن المستفيد من الانتفاع به فيتحقق بذلك مراد الطرفين الآخرين.

3. التمويل بالصيغ الاسلامية:

يعد التمويل بالصيغة الاسلامية من أهم الطرق التمويلية التي قد تلجأ اليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم صيغ التمويل الاسلامي.

3-1-المرابحة: هي أن يتفق العميل والبنك الاسلامي الممول لشراء السلعة ليبيعها مرابحة، على أن يقوم هذا الأخير بشراء سلعة معينة من السوق أو من شخص بعينه مع التزام العميل بشرائها بعد ذلك، ولإتمام عملية

المرابحة وجود ثلاث أطراف وهي العميل والبائع مراحبة وهو البنك الاسلامي والبائع الأصلي (العمري، 2013، صفحة 276)، ويقصد به بيع رأس المال بربح معلوم ومتفق عليه بين البائع والمشتري.

3-2- المشاركة: تعتبر من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك التقليدية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل وانما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربحا أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل ومن هنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة. (عريقات و جمعة عقل، 2010، صفحة 162)

3-3-المضاربة: هي عقد بين طرفين يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الطرف الآخر مالا معلوما ليتجر له فيه والربح بينهما حسب الاتفاق. (الرفاعي، صفحة 112)

3-4- السلم: هو عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا، والآخر يتسلم سلفة آجلا فهو بيع سلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في مجلس العقد، (السيطابل، 2012، صفحة 264) ويقصد به البيع الفوري.

3-5-الاستمتاع: يتمثل في تمويل البنك لمشروع معين تمويلا كاملا من خلال التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملا، بمبلغ محدد وبمواصفات محددة وفي تاريخ معين ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه البنك للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع، الربح الذي يؤول للبنك. (السيطابل، 2012، صفحة 284)

3-6- البيع لأجل: وهو عقد يتم وجبه بضاعة حاضر مقابل متفق عليه وفائدته توفير قدر من التمويل للمشتري.

المطلب الرابع: صعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنبع صعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التحديات والمشاكل التي تتواجهها ومن أهمها:

1. **المعيقات الاجرائية:** والتي تتمثل بضعف الخبرات الادارية والمالية والفنية لدى أصحاب هذه المشاريع اضافة إلى افتقار معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الهيكل التنظيمي السليم والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق مشاكل مثل عدم القدرة على الفصل ما بين الملكية والادارة.

2. ضعف وقصور مصادر التمويل: والتي تتوفر في أحجام الجهات التمويلية عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المنشآت الصغيرة.

3. عدم توفر المقومات الكلية للبنية الأساسية لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة الانتاج والتسويق.

4. عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمشاريع الصغيرة خاصة في مجالات اكساب مهارات العمل اضافة إلى عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية خاصة بعد انضمام الكثير من الدول إلى منظومة التجارة العالمية وتوقيع بعض الدول اتفاقيات شراكة دولية.

5. افتقار أصحاب هذه المنشآت إلى الخبرة والدراية بوضع واجراءات دخول السوق وعدم قدرتهم على تقدير حصتهم السوقية.

6. العشوائية في تنفيذ المشروعات: إذ يلجأ بعض اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التقيد أحيانا واختيار مشاريع غير ملائمة لبيئتها أحيانا أخرى، وكذلك افتقاد هذه المشاريع الدراسة بحيث يتم انشاء معظمها دون اجراء دراسة معمقة للسوق ودون اجراء دراسة فنية لتكاليف المشروع ودون اجراء دراسة جدوى اقتصادية للمشروع.

7. مشاكل السيولة: يخطئ بعض الاشخاص في طلب مبلغ التمويل فيلجأ بعضهم إلى الاقتراض بمبلغ أقل من ما هو مقدر في دراسة الجدوى وقد يلجأ أحيانا أخرى إلى الاقتراض بمبلغ أكثر ما هو مقد ر في دراسة الجدوى، فإذا اقترض أقل مما هو مقدر في الدراسة سيصاب المشروع بعسر مالي قد يؤدي بالنهاية إلى فشل المشروع، أما إذا لجأ إلى الاقتراض بمبلغ أكثر مما يحتاج المشروع فإن صاحب المشروع سيكبد نفسه دفع أقساط أكثر وبالتالي التأثير على سيولة المشروع.

8. ضعف العلاقات والاتصال مع المنشآت الكبيرة.

9. محدودية مجالات البحث العلمي المطبقة الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث تفتقد إلى وجود خطة متكاملة لهذه البحوث للوصول الى نتائج تخدم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

10. عدم استفادة غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاعفاءات الضريبية والجمركية وامكانية الحصول على الأراضي بأسعار رمزية اضافة إلى صعوبة الحصول على قروض حكومية ميسرة.

11. سوء اختيار الموقع.

12. التخطيط السيئ.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن اهتمام الحكومات والباحثين بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر وذلك ادراك لدورها العام والأساسي بالتنمية الاقتصادية ولا ينحصر هذا الاهتمام في البلدان المتطورة بل يتعدى ذلك ليشمل الدول السائرة في طور النمو، والجزائر من بين الدول التي أدركت أهمية هذا القطاع وهي في سعي دائم لتطويره والنهوض به فمنذ تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات نلاحظ نمو سريعا وبشكل متزايد لهذه المؤسسات، ومن خلال هذا المبحث الثاني سوف نحاول التطرق إلى أهم ما يخص هذا القطاع إذ جزأناه إلى أربعة مطالب يتضمن المطلب الأول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي المطلب الثاني إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لأشير في المطلب الثالث إلى آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي المطلب الرابع إلى المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لا يمكن التوصل إلى تعريف موحد لهذه المؤسسات ولقد حاول الاقتصاديون تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم التطور المستمر الذي تعرفه ولقد حاولنا في هذ المطلب تبيان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومفهوم القانون لها بالإضافة إلى الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

لا يوجد اي نص تطبيقي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية القانونية مما سبب صعوبة في تحديد القطاع الصناعي الذي يتكون منه هذا النوع من المؤسسات وما زاد الأمر تعقيدا هو عدم وجود أي جهاز احصائي فإننا نجد قليلا من المعوقات حول هذا القطاع وبالرغم من استخدام هذا المصطلح بشكل شاسع لا وجود لوزارة بذاتها لهذا النوع من المؤسسات فإن تحديدها مازال غامض، ويبقى المصطلح يطلق بصفة عفوية مشير إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم أو رقم الأعمال بصفة عامة بعيدا عن شكلها القانوني، ويعتقد في الجزائر بأن استقلالية المؤسسة ينجم عن حجمها أو بعبارة أخرى فإنه من التعريف تظهر ضمنيا الاستقلالية ملازمة للحجم وترى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هذا النوع من المؤسسات هو يتقارب أو يوافق هذه الأنواع: (عمران ع.، 2007، صفحة 3)

- العمال الخواص المعلنين لدى صندوق الضمان الاجتماعي.
- المؤسسات الخاصة المحصاة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات.
- المؤسسات العمومية الجهوية.

وبالرغم من تقارب هذا التقسيم إلا أنه غير واضح فمثلا مؤسسات القطاع الجهوية ليست بالضرورة صغيرة أو متوسطة وطابعها الجهوي هو مجرد موقع لا غير، والمؤسسات الصغيرة هي تلك التي تشغل أقل من 5 عامل والمتوسطة تلك التي تشغل أقل من 250 عاملا، فهل هذا هو حال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

قامت الوزارة سنة 1999م عن طريق لجنة وزارية مشتركة اقتراح تعريف جديد ويعتمد على عدد العمال وحجم رقم الأعمال وكان كالتالي:

المؤسسات الصغيرة جدا.

- تشغل على الأكثر 05 عمال.
- تحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 3600000 دج

المؤسسات الصغيرة:

- تشغل على الأكثر 50 عاملاً
- تحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 36000000دج

المؤسسات المتوسطة:

- تشغل غلى الأكثر 250 عاملاً
- تحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 180000000 دج

لم يأخذ هذا التعريف مبدأ الاستقلالية ومع ذلك لم يبقى هذا التعريف المعمول به في الجزائر إذ وفي 13 أكتوبر 2001 صرح وزير الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام أعضاء مجلس الشعبي الوطني بأنه لا يوجد تعريف صريح ودقيق لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر ويمكن الرجوع إلى التعريف الذي يقول بأن هذه المؤسسات هي التي تشغل من 01 إلى 250 عاملاً وتحقق رقم أعمال سنوي في حدود 2 مليار دينار وهكذا نعود مرة أخرى إلى عدم وضوح الرؤية وعدم وضوح معنى ونوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما بقي وكذلك في مختلف بلدان العالم. (فوضيل ن.، 2003، صفحة 141)

ثانيا: الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يفرض القانون عدة أشكال قانونية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب موضوع تأسيسها والغرض الذي أنشئت من أجله والمحدد في عقود تأسيسها وهذا ما نصت عليه المادة 544 من القانون التجاري الجزائري "يحدد الطابع التجاري للشركة إما بشكلها أو موضوعها" (أبو سمرة، 2010، صفحة 40)

ويمكن تصنيف الشركات إلى صنفين إذا اعتمدنا على معيار الملكية إذ نجد شركات الاشخاص وشركات الأموال مع شكل ثالث هو شركة ذات طبيعة مختلطة والمتمثل في شركة ذات المسؤولية المحدودة. (أبو سمرة، 2010، صفحة 40)

1.شركة الأشخاص: تقوم شركات الأشخاص في تكوينها على شخصية شركائها نظرا للتعارف القائم بينهم والثقة التي تربطهم حيث يثق كل منهم في الآخر وفي قدرته وكفاءته على انجاح مشروعهم التجاري المشترك، فتقوم الشركة أساساً على الاعتبار الشخصي في تأسيسها الذي يتم من قبل عدد قليل من الأشخاص ولذلك أطلق على هذا النوع من الشركات تسمية شركة الاشخاص، وعلى ذلك فإنه متى قام ما يهدد الثقة بين الشركاء ويهدم الاعتبار الشخصي الذي تقوم عليه هذه الشركات فإن الشركة قد تتعرض للحل (فوضيل م.، صفحة 141) وتتخذ شكل من هذه الأشكال:

1.1.شركة التضامن: هي شركة تتكون من شريكين أو أكثر، يسأل فيها الشريك عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية، وتسمى الشركة بأسماء الشركاء ويكتسب الشريك صفة التاجر وتعتبر حصة الشريك غير قابلة للانتقال للغير ولا تنتقل هذه الحصة لورثة الشريك.

2.1. شركة التوصية البسيطة: تتكون من عوين من الشركاء من حيث المسؤولية شريك أو شركاء بمسؤولية تضامنية وشريك أو شركاء بمسؤولية محدودة فهناك شركاء متضامنون يكتسبون صفة التاجر ولهم الحق في ادارة الشركة وشركاء موصين لا يكتسبون صفة التاجر ولا يشاركون في الادارة.

3.1. شركة التوصية بالأسهم: هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن 07 وحصصها عبارة عن اسهم صغيرة القيمة أو متساوية العدد يمكن تداولها أو التنازل عنها بدون موافقة بقية الشركاء وهذا ما يمنح فرصة لمواصلة البقاء إذا أراد أحدهم الانسحاب.

2. شركة الأموال: هي الشركات التي تعتمد اعتمادا كليا على رأس المال دون الاعتبار الشخصي للشريك وهذه الشركة لا تتأثر بوفاة أو إفلاس أحد الشركاء أو الحجز عليه. (فوضيل ن.، 2003، صفحة 141)

3. شركة ذات طبيعة مختلطة: هي الشركة التي لا يجوز أن يزيد عدد الشركاء فيها على 50 شريك ولا أن يقل عن 02 ولا يسأل فيها الشريك إلا بقد حصته في رأس المال ولا تكون الحصص فيها ممثلة بصكوك قابلة للتداول. (فوضيل م.، صفحة 141)

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية حيث تتجلى أهميتها من خلال الأدوار الحيوية التي تلعبها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة خصوصا في:

1.توفير فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في توفير مناصب شغل، رغم صغر حجمها والامكانيات المتواضعة التي تتوفر لديها، وتساهم في التقليل من حجم البطالة الذي يعرف زيادة مستمرة في الدول السائرة في طور النمو ومنها الجزائر فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة وقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة. (عوض الله، 1993، صفحة 41)

2. جذب وتعبئة المدخرات:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد المجالات التي تجذب المدخرات وتقوم بتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، فهي عبارة عن وحدات انتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل اقتصاد الوطني، وتقوم بجمع الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين من الاصدقاء والعائلة من أجل توظيفها في استثمارات انتاجية وتخدم الاقتصاد. (عياش، 2011-2012، صفحة 34)

3. تحقيق التنمية الاقليمية:

من خلال الدلائل الاحصائية نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها الجغرافي الواسع مما يجعلها قريبة من مصادر الخدمات والموارد البشرية مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر منها: (عياش، 2011-2012، صفحة 34)

-انتعاش المناطق الداخلية، وامتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق، ونشر وعي النشاط الصناعي فهي تحقق نوع من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة عن ذلك.

4. تحقيق التكامل الصناعي:

حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الانتاج للمؤسسات الكبرى، فالمؤسسات الكبرى ذات الانتاج الهائل تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة، فإنتاجها في أغلب الأحيان لا يتم في معاملها وورشاتها بنسبة 100% بل لابد أن يكون تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها. (عياش، 2011-2012، صفحة 35)

5. تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوظيف والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي ساهم في خلق مجتمعات انتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى. (غانم و سبع، 05-06 ماي 2013، صفحة 07)

المطلب الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمشاكل التي تواجهها.

جميع الدراسات التي تخص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤكد أنها ما تزال لم ترق بعد إلى المستوى الذي وصلت اليه بقية الدول الأخرى وأنها تعاني من جوانب قصور عديدة تعتبر عائقا أمام تطورها نذكر منها على الخصوص: (صالحي، 2004، صفحة 39)

يمكن تصنيف هذه العوائق في ثلاثة مجموعات أساسية

1. المعوقات التمويلية: تعتبر من أهم المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلاحظ أن جل المشاريع الغيرة تعاني من صعوبات جمة في حصول أصحابها على التمويل الكافي من المؤسسات المالية عامة والقطاع المصرفي خاصة، وذلك لعدم توفر آليات انتمائية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين معا وايجاد

سياسات واجراءات تلائم الطرفين وتجعل من عملية الاقتراض والإقراض عملية مربحة لكلا الطرفين، كما أن البنوك ترى أن عملية اقراض المؤسسات الصغيرة محفوظة بالمخاطرة لذلك فإنها لا ترغب في تمويلها بسبب عدم توفر الضمانات الكافية بالإضافة إلى تكاليف ادارة عمليات الاقراض تعتبر عالية نسبيا والمرتبطة بزيادة عدد الملفات الخاصة بالمقترضين.

2. المعوقات غير التمويلية: والمتمثلة في ضعف النواحي الإدارية والانتاجية والتسويقية والرقابية والقانونية (صالحي، 2004، صفحة 39)

3. خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعقوبات التي تعترض المستثمرين في المشاريع الصغيرة (صالحي، 2004، صفحة 39)

-انخفاض مستوى الانتاجية فيها من جهة وارتفاع تكاليفها الانتاجية من جهة أخرى مما يحد من قدرتها على منافسة المشاريع الكبيرة.

-الامتيازات والحوافز يمنح للمشاريع الكبيرة وحرمان المشاريع الصغيرة منها.

-عدم وجود تنظيم واضح في معظم المشاريع الصغيرة وبالتالي عدم وجود خطط وسياسات واضحة وأهداف محددة لهذه المشروعات بالإضافة إلى مركزية التنظيم، أما من حيث التسويق فإن المشروعات الصغيرة تواجه مشكلات تسويقية حادة تختلف باختلاف طبيعة نشاط المشروع تتعلق خاصة بنقص الخبرة بالتسويق وأسسه (غياب الاشهار مثلا...)

-قلة وعدم دقة المعلومات المتوفرة حول المشاريع الصغيرة ومجالات عملها وأنشطتها، وصعوبة الحصول على المعلومات وانعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تحسين فرص الاستثمار.

إن المشاكل التي تعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية الاستثمار سواء كان خاص أو عام تدل على أن واقع الاستثمار في الجزائر ما يزال يعاني من عدم توفر البيئة الملائمة لتطوره وانتعاشه فتشير التقارير الاحصائية على أنه وخلال العشر سنوات الأخيرة تم تسجيل أكثر من 43000 مشروع استثماري لم يتجسد منها سوى حوالي 10% كما أن الجزائر مصنفة كآخر دولة مغاربية (1999-2000) في استقطاب الاستثمارات الأجنبية (خارج قطاع المحروقات) اذ لم يتعدى فيها مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة 3% الناتج المحلي الخام مقابل 16% في

المغرب و57% في تونس ويرجع الخبراء الاقتصاديون أسباب ضعف الاستثمار في الجزائر إلى عدة عوامل نذكر أهمها: (غبرلي، 2010 /2011)

- ثقل الاجراءات الإدارية
- تعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار
- التعقد المرتبط بإجراءات الحصول على العقار الصناعي

بالإضافة إلى هذه العوائق نجد العديد من المشاكل التي تعاني منها بعض الدول خاصة منها الجزائر كدولة سائرة في طريق النمو:

1. انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

يظل مشكل الحصول على التكنولوجية في هذه المؤسسات عائق لتطورها فهو يرجع لسببين أولها قلة الموارد والسبب الثاني ضعف تأهيل المستخدمين مما ينعكس سالبا على المستوى التكنولوجي، وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمر صعب المنال، حيث أن ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة. (غانم و سبع، 05-06 ماي 2013)

2. مشكلات المحيط الاقتصادي لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترتبط هذه المشكلات بطبيعة البيئة التي تنشط فيها المؤسسات واهمها:

1.2. الاجراءات الإدارية والبيروقراطية:

ان المبالغة والافراط في الاجراءات المتعلقة بإنشاء وتأسيس الشركات المتوسطة والصغيرة والتي تبدأ في الحصول على تراخيص التشغيل والمراحل المتعددة والمعقدة والمكلفة لهذه المؤسسات والتي تفوق السنة أحيانا في بعض البلدان لاسيما النامية منها. (عياش، 2011-2012، صفحة 38)

2.2. عدم توفر المعلومات والبيانات:

تسبب ندرة ونقص المعلومات عن اسواق الموارد والسلع ومستلزمات الانتاج ونقص المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديرها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية كقوانين تسجيل المشروعات ويمكن اعتبار هذا المشكل داخلي اذا افتقدت المؤسسة إلى السياسة أو الاستراتيجية التي تمكنها من جمع المعلومات والبيانات أو وجود ضعف في تسيير الإدارة المكلفة بجمع هذه المعلومات والبحث عنها، كما يمكن اعتبارها مشكل خارجي، اذا كان هناك شح أو ندرة في المعلومات وكان ذلك خارج نطاق المؤسسة (عياش، 2011-2012، صفحة 38)

3.3. مشاكل الحصول على التمويل اللازم:

من بين المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبة الحصول على الموارد المالية اللازمة لنشاطها، فقد لا توفر البنوك وشركات الاستثمار وأجهزة الدولة القروض والائتمان اللازم لتسيير المؤسسات الجديدة ال ذات الحجم الصغير والمتوسط (أتشي، 2007/ 2008، صفحة 24)

المطلب الرابع: أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر.

حاولت مختلف الحكومات المتعاقبة اعتماد آليات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصصت لها وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأنشأت العديد من الهياكل لدعم وترقية الاستثمار بما تتضمنه من تمويلات ميسرة وإعفاءات جبائية غير أن كل هذه الجهود المبذولة من قبل الحكومة تنقصها المتابعة المستمرة، فالتسهيلات المتعلقة بالتمويل الجباية وحدها لا تكفي، وهذا بسبب من اسباب فشل العديد من المؤسسات وهي في مرحلتها الأولى أو في أقل من ثلاثة سنوات وفي هذا المجال يمكننا الإشارة إلى آليتين لتطوير الاستثمار والأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. آلية المؤسسات الحاضنة

هي آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومتابعتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة أو سنتين) وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وتزويدهم بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة من أجل استمرار ونجاح هذه المؤسسات، كما أنه بالإمكان أن تكون هذه المؤسسات الحاضنة تابعة للدولة أو مؤسسات خاصة، إلا أنه تواجد الدولة في هذه المؤسسات يعطها دعم أقوى، وتعتبر المؤسسات الحاضنة من بين المؤسسات التي تساهم في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص عمل وتخفيض أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال الصغيرة (فايز جمعة و عبد الستار، 2006، صفحة 63)

2. آلية الترويج وتشجيع الاستثمار.

للترويج أهمية كبيرة في تقديم خدمات لازمة للتدفق الاستثماري ومن بين أهم مهامه التحفيز وجذب العنصر المروج له حيث يستعمل الترويج كأداة اتصال وحلقة وصل بين أطراف العلاقة الاستثمارية بغرض توفير المعلومات اللازمة لتعريف وتحفيز كل طرف على الالتقاء مع الأطراف الأخرى وتحقيق المنفعة المشتركة (فايز جمعة و عبد الستار، 2006، صفحة 63)

إن جميع الجهود المبذولة من طرف الجزائر التي تعكس الرغبة في تبني أسلوب أكثر انفتاحاً يعتمد على مزيد من المشاركة من أجل تحسين مناخ الأداء الذي يعمل فيه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعملت على بناء القدرات داخل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأساسية العاملة في هذا المجال (فايز جمعة و عبد الستار، 2006، صفحة 63)

تعمل الجزائر خلال السنوات الأخيرة على تطوير علاقتها مع الشركاء الأجانب قصد الرفع من مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي أكبر مساهمين في تحقيق هذا الهدف، فعلة سبيل المثال ان 70% من المبادلات الفرنسية مع الجزائر يقوم بها مؤسسات صغيرة ومتوسطة وحوالي 3400 مؤسسة فرنسية تحقق 50% من رقم أعمالها مع الجزائر، وفيما يتعلق ببرنامج الدعم المالي في اطار الشراكة الأورومتوسطية MEDA لسنة 1998 تم تخصيص مبلغ 57 مليون أورو لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعادة تأهيلها وذلك قصد تكوين المسيرين وتأسيس حاضنات الأعمال ودعم المحيط الخارجي الذي تعمل فيه وفي 20 أفريل 2003 عقد ممثل البنك الدولي بالجزائر لقاء تم اقتراح فيه دعم الغرفة للصناعة والتجارة وتم تخصيص 120000 أورو لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة لكل من ميلانو بإيطاليا وغرفة برشلونة بإسبانيا (فايز جمعة و عبد الستار، 2006، صفحة 63)

خلاصة الفصل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وافدا حقيقي للتنمية الاقتصادية في العالم ويمكن القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل حصة كبيرة من المشاريع في العديد من بلدان العالم وأحد أهم محركات النمو الاقتصادي وأحد ركائز التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل والحد من البطالة وزيادة الانتاج المحلي الاجمالي للقيمة المضافة وبعض تكاليف الانتاج والاستيراد

وقد حظيت فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها العمود الفقري لأي اقتصاد بقدر كبير من الاهمية والاهتمام من جانب مختلف الدول من خلال دعم هذه القدرة التنافسية لتحسين منتجاتها وآدائها بمختلف الوسائل والاستراتيجيات.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لواقع دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

–ولاية المسيلة–

تمهيد:

يعتبر موضوع الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها من المواضيع الحديثة، حيث ارتبط ظهورها بعد ظهور صعوبات تواجه هذا النوع من المؤسسات، فقامت السلطات الجزائرية باستحداث مجموعة من الآليات والهياكل لدعمها وترقيتها، وقد جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على احدى هذه الآليات وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي تعتبر أحد أهم الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشاريع المصغرة للمستثمرين الشباب بهدف تحفيز وتشجيع الشباب على انشاء مشاريعهم الاستثمارية الخاصة وتوفير مناصب الشغل والحد من البطالة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد تطرقنا إلى الدور والفعالية التي تلعبه هذه الوكالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة احصائية لحصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لولاية المسيلة

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: **المبحث الأول** عموميات خول الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثم التطرق إلى **المبحث الثاني** الذي يشمل دراسة ميدانية حول واقع دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المبحث الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

من أجل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت السلطات الحكومية في الجزائر بإنشاء مجموعة من الوكالات التي أدت دوراً كبيراً في تنشيط وتحريك عجلة عملية الاستثمار منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (لونساج) التي تحولت حاليا للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ودورها:

أولا: التعريف بالوكالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدي الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى. وهذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والجامعيين لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق استثمارات وبناء مؤسسات.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442هـ الموافق لـ 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 186/20 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1441 الموافق لـ 20 جويلية 2020، المتعلق بإسناد سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبا إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

فيما يلي الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المسيلة

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –ولاية المسيلة

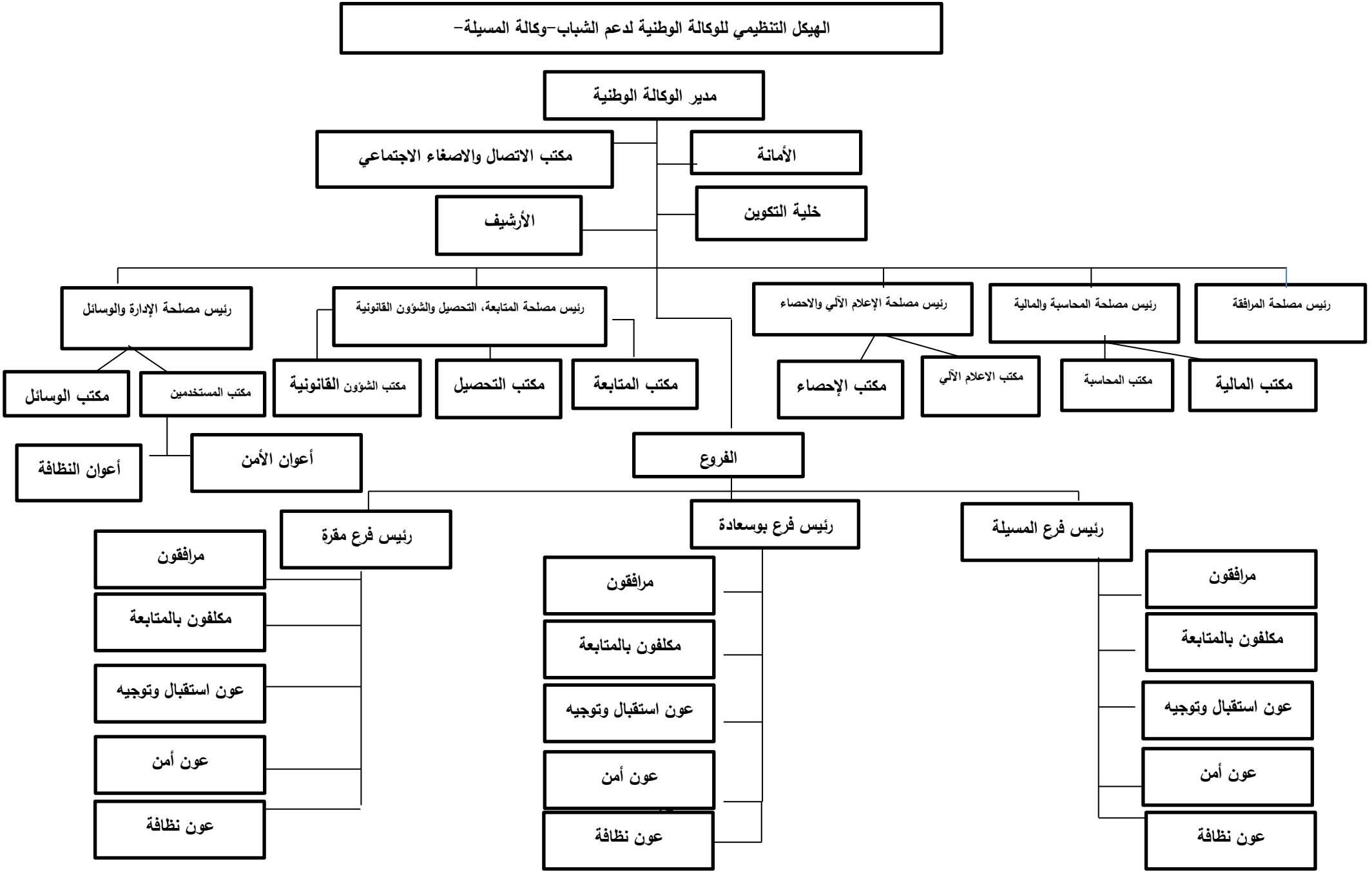
الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم الشباب–وكالة المسيلة–
مدير الوكالة الوطنية
مكتب الاتصال والاصغاء الاجتماعي
الأمانة
الأرشيف
خلية التكوين
رئيس مصلحة الإدارة والوسائل
رئيس مصلحة المتابعة، التحصيل والشؤون القانونية
رئيس مصلحة الإعلام الآلي والاحصاء
رئيس مصلحة المحاسبة والمالية
رئيس مصلحة المرافقة
مكتب الوسائل
مكتب المستخدمين
مكتب الشؤون القانونية
مكتب التحصيل
مكتب المتابعة
مكتب الإحصاء
مكتب الاعلام الآلي
مكتب المحاسبة
مكتب المالية
أعوان النظافة
أعوان الأمن
الفروع
رئيس فرع مقرة
رئيس فرع بوسعادة
رئيس فرع المسيلة
مرافقون
مكلفون بالمتابعة
عون استقبال وتوجيه
عون أمن
عون نظافة
مرافقون
مكلفون بالمتابعة
عون استقبال وتوجيه
عون أمن
عون نظافة
مرافقون
مكلفون بالمتابعة
عون استقبال وتوجيه
عون أمن
عون نظافة

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

ثانيا: أهداف الوكالــة الوطنيــة لدعــم وتشغيــل الشبــاب

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مرافقتها للمشاريع إلــى:

- تعزيز ودعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل أنواع الاستثمار على مستوى التراب الوطني.
- تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولاتية

المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وضوابط الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها.

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إطار مهامها عدة تسهيلات وامتيازات لأصحاب الأفكار الاستثمارية التي نوضحها فيما يلي:

أولاً: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

توفر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كل الخدمات التي من شأنها تسهيل إنشاء وعملية انطلاق الشباب في إنجاز مشاريعهم، أهمها:

– تحسين ونشر ثقافة المقاولاتية

– تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع

– مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم

– تقديم تكوين لأصحاب المشاريع وفق منهجية المكتب الدولي للعمل BIT

– ضمان المتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها.

بالإضافة إلى المهام السابقة تصطلح وكالة ANADE بمهام جديدة من بينها:

- اعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استخداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناءا على فرص الاستثمارات المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق الداخلي أو الوطني
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات ادارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

ثانيا: شروط التأهيل للاستفادة من وكالة ANADE:

للإستفادة من خدمات المؤسسة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يجب أن يتوفر في الشاب صحاب الفكرة ما يلي:

- أن يتراوح سن الشاب ما بين 18 و 55 سنة.
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني أو لهم مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- ألا يكون أو يكونوا قد استفادوا من تدبير اعانة بعنوان احداث النشاطات.

ومن الامتيازات التي جاءت بها وكالة ANADE في شروط التأهيل والمراقبة الغاء شرط البطالة.

وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 46/22 المؤرخ في 16 جمادي الثانية عام 1443هـ الموافق لـ 19 جانفي سنة 2022، بعدل المرسوم التنفيذي رقم 290/03 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

والمرسوم التنفيذي رقم 374/20 المؤرخ في 01 جمادى الاولى عام 1442 الموافق لـ 16 ديسمبر سنة 2022، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 290/03 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار والدعم والتسهيلات التي تمنحها الوكالة.

يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع بلا مقابل من مختلف المساعدات التقنية للوكالة ومن استشاراتها ومرافقتها ومتابعتها اضافة إلى برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

أولا: أشكال الاستثمار في ANADE:

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أشكال مختلفة للاستثمار لمراحل المرافقة والتكوين وهي كالآتي:

1–الانشاء: وتتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر لأصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة، بصفة فردية أو جماعية في شكل تجمع مؤسسات.

2–التوسيع: ويتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الانشاء أو تلك التي ترغب في توسيع نشاطها كالمؤسسات الحرفية، الفلاحية، المنتجة للسلع والخدمات وكذا المستفيدة من جهاز ANGM.

3–التنويع: ويهدف هذا الشكل من أشكال الاستثمارات التكفل بالشباب الراغبين في توسيع نشاطهم في ميادين مغايرة للنشاط الممول في مرحلة الإنشاء.

ويحدد المبلغ الأقصى للاستثمار بعشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000 دج) سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسيع

ويتم اختيار تمويل المشروع بالاعتماد على ثلاث صيغ تتمثل في التمويل الذاتي والتمويل الثنائي والثلاثي كما هو موضح فيما يلي:

1–صيغة التمويل الثلاثي: تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة إلى تمويل البنك.

1–1.التركيبة المالية: يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشباب المستثمر والبنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أونساج سابقا) ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر
- قرض غير مكفأ تمنحه الوكالة للشباب ذوي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و 25% حسب المنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.
- قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة بنسبة 10% لكل القطاعات.

1–2.الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: تصل قيمة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري (10.000.000 دج) ويكون وفق فئتين حسب المنطقة التي ينجز فيها المشروع

1–2–1. فئة البطالين والطلبة: ونوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (01): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي لفئة البطالين والطلبة في اطار وكالة ANADE

قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قروض بدون فائدة (وكالة أناد)	مساهمة البنك
حتى10.000.000 دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول السابق، فإن صيغة الاستثمار تصل حتى عشرة ملايين دينار جزائري لفئة البطالين والطلبة لكافة المناطق حيث تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها 05% وبهذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بنسبة 25% والقرض البنكي بنسبة 70%.

1-2-2. فئة الغير بطالين: ونوضحه في الجدول التالي:

قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أباد)	مساهمة البنك
حتى 10.000.000دج	الغير بطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول السابق، تصل قيمة الاستثمار حتى عشرة ملايين دينار لفئة الغير بطالين لمناطق مختلفة، حيث تكون نسبة المساهمة لمنطقة الجنوب فيها كما يلي: نسبة المساهمة الشخصية قدرت بـ 10% ونسبة المساهمة التي تعتمد عليها من طرف الوكالة لدعم المقاولاتية بنسبة تمويل 20% والقرض البنكي بنسبة 70%

أما بالنسبة لمناطق الهضاب والمناطق الخاصة فكانت نسبة المساهمة الشخصية فيها 12% ومساهمة الوكالة قدرت بنسبة تمويل 18% والقرض البنكي بنسبة 70%، كما ساهمت بقيم المناطق بـ15% من المساهمة الشخصية و 15% مساهمة الوكالة أناد والقرض البنكي بنسبة 70%

2.صيغة التمويل الثنائي:

تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية فقط.

2-1.التركيبة المالية:

يتم التمويل الثنائي وفق التركيبة المالية التالية:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر
- قرض غير مكافأ تضخة الوكالة للشباب ذوي المشاريع والذي تقدر نسبته بـ 50% حسب المنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

2–2. الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

تصل فيه قيمة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الهيكل المالي للتمويل الثنائي في اطار وكالة ANADE

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)
حتى 10.000.000 دج	%50	%50

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة الاستثمار تصل حتى 10ملايين دينار جزائري تكون نسبة المساهمة الشخصية فيها مساوية من نسبة مساهمة الوكالة بقيمة 50%.

3–صيغة التمويل الذاتي:

تتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع فقط.

3–1. التركيبة المالية:

في صيغة التمويل الذاتي تتشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشباب المستثمر فقط فيما يستفيد من الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة.

3–2. الهيكل المالي للتمويل الذاتي:

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الهيكل المالي للتمويل الذاتي في إطار وكالة ANADE

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10000000 دج	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

يتبين من خلال الجدول السابق أن هذا النوع من التمويل الذاتي يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الشخصي لأصحاب المشاريع بنسبة 100% اين تصل قيمة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري.

ثانيا: أشكال الدعم والتسهيلات التي تمنحها الوكالة

يستفيد الشاب المستثمر من اعانات مالية وامتيازات جبائية أثناء مرحلة الانجاز وتكون على شكل اعفاءات أثناء مرحلة استغلال مشروعه. وتمنح هذه الامتيازات سواء أثناء مرحلة الانشاء أو التوسيع لقدرات الانتاج، ومن أهم الاعانات الممنوحة لاستثمارات الانشاء والتوسيع هما كالآتي:

1–إعانات مالية:

تستفيد المؤسسة من الاعانات المالية التالية:

- قرض غير مكافئ
- تخفيض نسب فائدة القرض البنكي إلى 100% بالنسبة إلى كل النشاطات.
- قرض غير مكافأ اضافي لا يتجاوز مبلغه خمسمائة ألف دينار للتكفل بإيجاز محل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة انتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير القارة، ويمنح هذا القرض للشباب أصحاب التمويل الثلاثي وفي مرحلة الانشاء فقط.
- قرض غير مكافأ اضافي للاستغلال، بصفة استثنائية لا يتجاوز مبلغه ميلون دينار (1.000.000 دج).
- منح علاوة تكنولوجية حسب أهمية المشروع ومحتواه التكنولوجي وكذا أثره في الاقتصاد المحلي أو الوطني، على أن لا يتجاوز نسبة 10% من كلفة الاستثمار حيث تمنح شروط منح هذه العلاوة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة.

2–اعانات جبائية وشبه جبائية:

تستفيد المؤسسة من الإعانات والإمتيازات الجبائية التالية:

2-1. امتيازات جبائية:

أ/في مرحلة الإنجاز:

- تطبيق المعدل المنخفض للرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة (05%) والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
- الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية التي تتم في اطار انشاء النشاط.
- الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند اقتناء المعدات والتجهيزات وكذا الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء عند مرحلتي الانشاء أو التوسعة. وهذا لفئة الأنشطة الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.

ب/في مرحلة الاستغلال:

-الاعفاء من مبلغ الكفالة (caution de la Bonne Exécution) المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

-الاعفاء من الرسم على العقاري على البيانات واضافات البنايات لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا و10 سنوات لمناطق الجنوب.

-الاعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو (VF-IBS-TAP) ابتداءا من تاريخ الاستغلال لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.

-تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو (TAP) أو (VF, IBS) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

-اعفاء ضريبي تدريجي بعد نهاية فترة الاعفاء.

2-2. امتيازات شبه الجبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة بعد الدخول في مرحلة الاستغلال من تخفيضات في حصة اشتراكات الضمان الاجتماعي وذلك في اطار التدابير التشجيعية المتعلقة بدعم وترقية التشغيل المنصوص عليها في القانون رقم 06-21 المؤرخ 11 ديسمبر 206.

2-3. امتيازات أخرى:

في حالة الضرورة وبصفة استثنائية يمكن للشباب ذوي المشاريع، الاستفادة من اعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 19 صفر عام 1443 الموافق لـ 26 سبتمبر 2021، يحدد المؤسسات المصغرة المتعثرة وشروط وكيفيات اعادة تمويلها. (ج، رَ: 86 في 11-11-2021).

يستفيد الشباب ذوي المشاريع دون مقابل من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.

يستفيد الشاب أو الشباب ذو المشاريع من برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

يمكن للشباب ذو المشاريع الاستفادة من محلات في مناطق نشاط مصغرة متخصصة ومجهزة بصيغة الايجار، بالنسبة للنشاطات انتاج السلع والخدمات.

الشكل رقم (02): مخطط الاعانات الممنوحة للاستثمارات

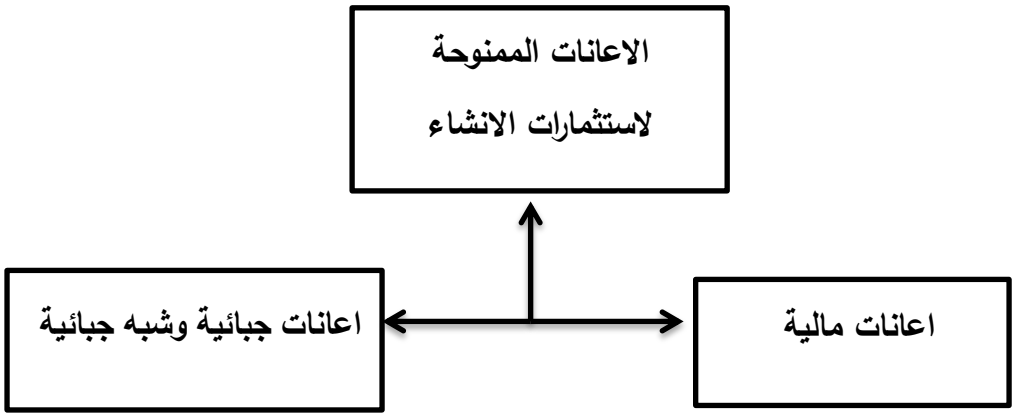

المطلب الرابع: مراحل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

تمر عملية تجسيد فكرة استثمارية على أرض الواقع وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية عبر مراحل مختلفة.

من أهم مراحل المرافقة لإنشاء المشروع هي كالآتي:

1–التحسيس والاعلام:

حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، امتيازات، فرص الاستثمار وذلك عن حضور احدى التظاهرات التي تتضمنها الوكالة بصفة دورية أو عبر الاطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من احدى فروع وملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني بما فيهم ولاية المسيلة.

2–تكوين فكرة المشروع:

إن فكرة المشروع يجب ان تكون نتيجة الدراسة وترافقها مع المؤهلات العلمية والمهنية والقدرة على تجسيدها.

3–التسجيل عبر البوابة الالكترونية:

بعد تعيين المشروع المراد انشائه وكذا العتاد الواجب اقتناءه، يمكن للشباب الدخول إلى الموقع الالكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل، عن طريق وثيقة واحدة فقط تسمى استمارة التسجيل تحمل من الموقع الالكتروني http://www.anade.dz.

4–الاستقبال والتوجيه:

وذلك من خلال استقبال الشباب حاملي فكرة المشروع وتوجيههم.

5–محادثات فردية:

تأكيد المعلومات والتسجيل في نظام المعلومات للوكالة.

6–اعداد المشروع:

جمع المعلومات ووضع مخططات الأعمال لإعداد دراسة السوق والدراسة التقنو اقتصادية للمشروع.

7–دراسة المشروع ومخطط الأعمال:

بعد اتمام مرحلة التسجيل تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع وعملية انجاز مخطط الأعمال بعد دعوتهم من طرف الوكالة بعد جمع كل المعلومات ووضع مخطط العمل فيما يخص:

- العتاد اللازم
- مقر النشاط ومحيط المؤسسة المراد انشائها
- دراسة السوق
- اختيار التقنيات
- المواد البشرية
- الدراسة المالية.

8–تقديم المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشروع:

خلال هذه المرحلة يعرض المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع لدراسته والفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض المعلل.

- ✓ **حالة القبول:** ابداع الملف الاداري والمالي.
- ✓ **حالة التأهيل:** رفع التحفضات الموضوعة من طرف اللجنة من أجل اعادة عرض المشروع مدة أخرى أمام اللجنة.
- ✓ **حالة الرفض:** يمكن تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

9–موافقة البنك والإنشاء القانوني للمؤسسة:

يودع الملف لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية.

بعد الحصول على الموافقة البنكية، يلتزم صاحب المشروع بالنشاء القانوني للمؤسسة.

10–تكوين الشاب المستثمر:

قبل تمويل المشروع، يجب على صاحبه تكوينه حول تقنيات تسيير المؤسسة الذي تتكفل به الوكالة.

11–تمويل المشروع:

بعد الانشاء القانوني للمؤسسة واتمام الاجراءات تقوم الوكالة بتمويل المشروع.

12–إنجاز المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال:

بعد تحويل المشروع من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية واتباع كل الاجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب الحصول على العتاد وتركيبه مباشرة والشروع في مرحلة الاستغلال، ليتجسد المشروع ويصبح الشاب صاحب المؤسسة.

13–متابعة النشاط:

متابعة المشروع بعد انجازه والمرافقة البعدية الدائمة له.

بعدما يتم الشروع والانطلاق في مرحلة الاستغلال والاستثمار، يتم تسديد القروض على عدة مراحل حسب صيغة التمويل التي تنجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يمثل طريقة تسديد القروض في اطار وكالة دعم وتنمية المقاولاتية.

	القرض البنكي	**القرض الغير مكافئ**
مدى التأجيل أو الارجاع لتسديد القرض	سنة ونصف	05 سنوات (التمويل الثلاثي) 06 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

بعد الانطلاق في مرحلة الاستغلال يستفيد الشاب من 18 شهر (سنة ونصف) كإجراء التسديد بعدها يشرع في عملية تسديد القرض البنكي لمدة خمس سنوات، تليها بدون فائدة بحيث القرض بدون فائدة بتغير حسب مبلغ الاستثمار في حالة التمويل الثلاثي والذي يسدد خلال الفترة الاجمالية 11 سنة و06 أشهر.

الشكل (03): مخطط لأهم مراحل المرافقة لانتماء المشروع لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولايتة.

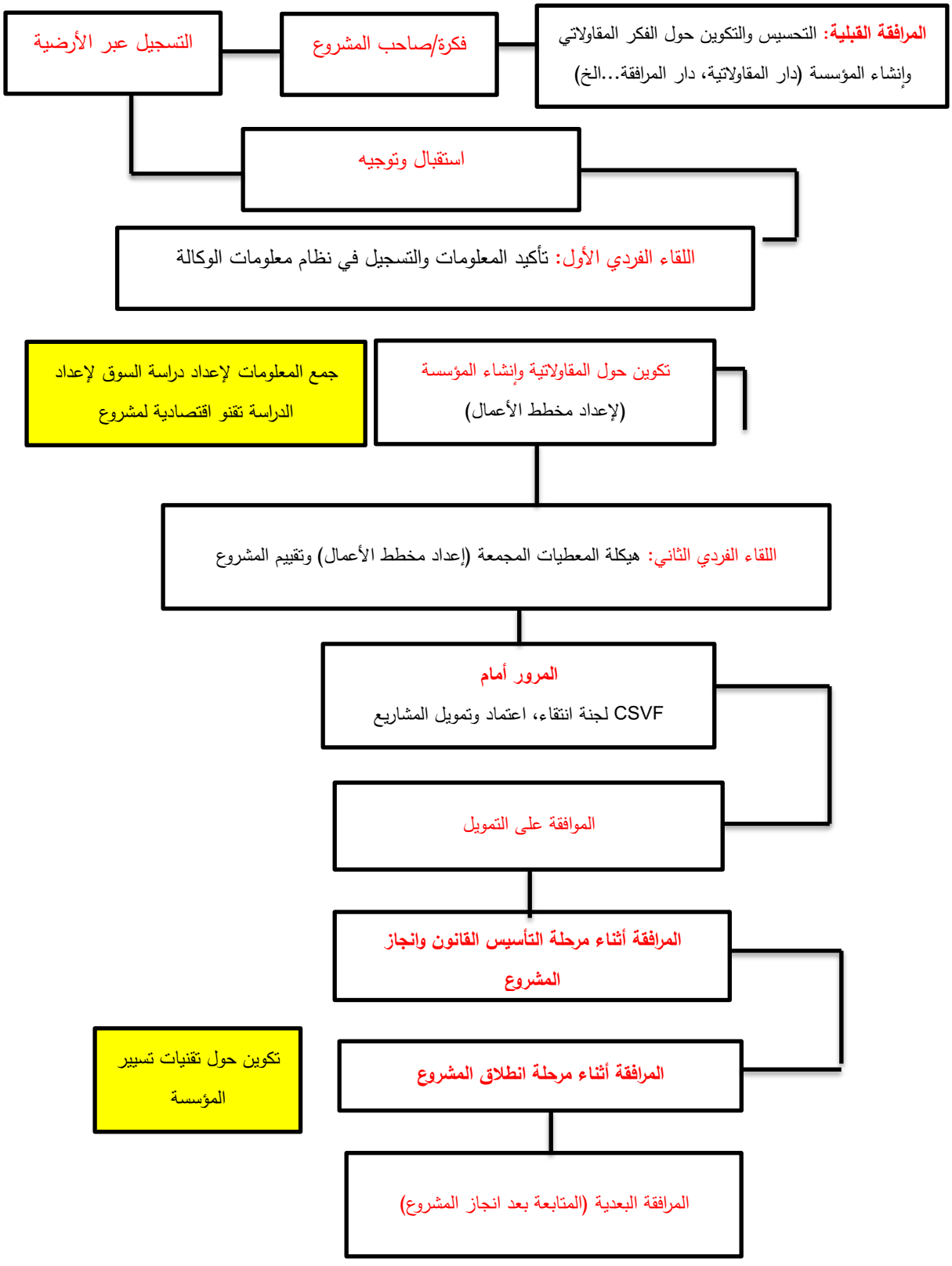

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية حول واقع دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

في هذا المبحث نتطرق إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة في مرافقتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المشاريع التي تمولها من خلال عرض حصيلتها.

المطلب الأول: مختلف المشاريع والقطاعات التي تمولها وكالة دعم وتنمية المقاولاتية.

حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج ملموسة في الانتماء الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الدول وعلى غرار هذه الدول أدركت الجزائر هذا النوع من المؤسسات وسعت جاهدة إلى الإلمام بكل القطاعات التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني ويتجلى ذلك في دور المؤسسة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومرافقتها لإنشاء مؤسسات ومشاريع ذات نشاطات وأفكار مختلفة للشباب المستثمر فيها، وفيما يلي مختلف القطاعات التي تمولها الوكالة واحصائيات كلية للسنوات من 2012 إلى 2021.

1–قطاع الفلاحة AGRICULTURE:

يرتكز قطاع الفلاحة على سياسة التدعيم الدائم للأمن الغذائي قصد التنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الانتاج في الفروع الزراعية والغذائية وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية.

2–قطاع الحرف ARTI SANAT:

يتمثل في دعم القطاع الحرفي في شتى مجالاته من الحرف التقليدية والفنية (مواد غذائية، الصوف، الخشب، الطين، الجلود، المعادن، وعدة مواد مختلفة)، الحرف المتعلقة بإنتاج المواد (الكهرباء، الحديد، مواد البناء وغيرها)، الحرف المتعلقة بالخدمات (التجهيزات الصناعية والكهربائية والميكانيكية، زخرفة، تزيين المباني).

3–قطاع البناء والأشغال العمومية: (Batiments et travaux publics):

هو قطاع استراتيجي وحساس في التنمية الاقتصادية يتطلب بناء وصيانة الطرق والموانئ والمهارات وغيرها ويهدف إلى المساهمة القوية في النمو وخلق فرص العمل بالإضافة إلى المشاركة في سياسة اعادة توزيع الدخل القومي وتوفيره مختلف الخدمات العامة.

4–قطاع الري (هيدروليك) hydraulique:

يتمثل في قطاع الموارد المائية حيث يعتمد على توفير معدات السقي ومعالجتها بأجهزة متطورة هيدروليكية، تزويد النباتات وغيرها.

5–قطاع الصناعة INDUSTRIE:

يرتكز هذا القطاع في دعم المجال الصناعي، الكهربائي والصناعة الكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية الميكانيك وقطاع السيارات، بناء السفن واصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والموارد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث.

6–قطاع الصيانة Maintenanace:

يرتكز هذا النوع القطاع في القصص الدوري الظاهري لأجزاء ووحدات الآلة ولأجزاء عمليات التنظيف والتشحيم والتزييت وتغير بعض الأجزاء البسيطة إذا لزم ذلك.

7–قطاع المهن الحرة: Professions liberales:

هو قطاع ذو أعمال مختلفة في طبيعته، يرتكز على الاستقلال في العمل والاعتماد على العمل الذهني وضآلة رأس المال.

8–قطاع الخدمات Services:

بعد قطاع الخدمات أحد أهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاد بالنظر إلى الحصة التي يستحوذ عليها في ميدان الشكل وكذا مساهمته المهمة في الانتاج الاجمالي، وقد سارعت الدولة الجزائرية بوضع عدة استراتيجيات للنهوض بهذا القطاع.

9–قطاع النقل transport:

يعتبر واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة وعليه فإن تواجد نظام نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتدقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، فقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

والجدول التالي يمثل لنا احصائيات المشاريع الممولة حسب القطاع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة، لمجموع السنوات من سنة 2012 إلى 2021:

الجدول رقم (06): جدول يمثل المشاريع الممولة حسب القطاع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة لمجموع السنوات من سنة 2012 إلى 2021.

	قطاع الفلاحة	قطاع الحرف	قطاع البناء والأشغال العمومية	قطاع الهيدروليات (الري)	قطاع الصناعة	قطاع الصيانة	قطاع المهن الحرة	قطاع الخدمات	قطاع النقل (نقل البضائع نقل المسافرين نقل التبريد)
عدد المشاريع الممولة من سنة 2011 إلى 2021	688	70	305	01	448	143	158	964	692
المجموع	3469								

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف النشاطات الاقتصادية بحيث أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية بـ 964 مشروع ممول ثم يليه باقي القطاعات.

أما نسب توزيع المشاريع الممولة على مختلف قطاعات النشاط فهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية حسب قطاع النشاط من سنة 2012 إلى 2021.

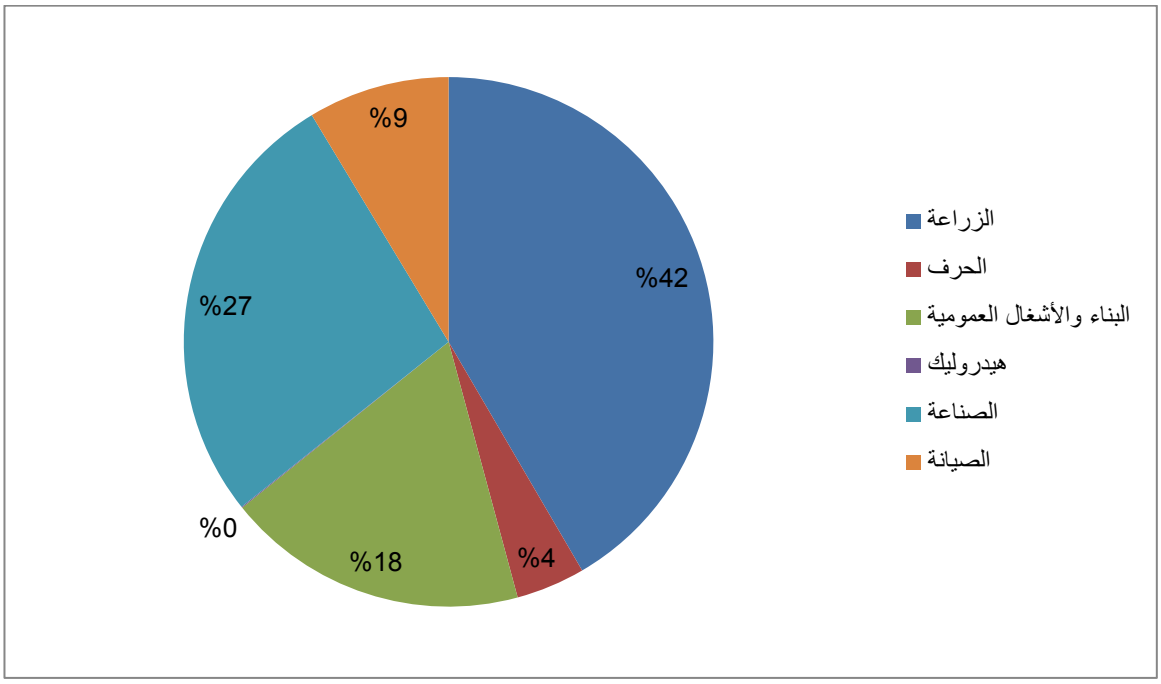

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل السابق تنوعا في النشاطات الممولة من طرف وكالة ANADE حيث احتل قطاع الزراعة ونقل البضائع ب 19% مشروعا ممولا، ثم قطاع الصناعة بـ 13%، فالبناء والأشغال العمومية في المرتبة الرابعة بـ 09% من مجموع المشاريع الممولة ثم يليها في المرتبة الخامسة كل من المهن الحرة والصيانة بـ 04% وفي المرتبة الأخيرة قطاع الحرف بـ 2% من مجموع المشاريع الممولة.

ومن كل ما سبق يتجلى لنا أن المؤسسة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تساهم بشكل كبير في دعم الشباب الجزائري بمرافقتهم في انشاء مشاريعهم بالتالي توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

فيما تبقى هذه الاحصائيات استشارية محضة، وتختلف باختلاف رغبة الشاب وفكرته في اختيار نشاط المشروع التي تتم وفقا للكفاءات الدراسية المهنية والمالية.

المطلب الثاني: مختلف المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف وكالة الدعم والتنمية المقاولاتية في بلديات ولاية المسيلة:

كما وضحنا في الجدول السابق رقم (06) فإن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة للعشر سنوات بلغت 3469 على المستوى الكلي بولاية المسيلة، أما على المستوى الجزئي لـ 48 بلدية فكان هناك اختلاف واضح من منطقة لأخرى في المشاريع الممولة وأيضا في مناصب الشغل المستحدثة التي توفرها هذه المشاريع وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة لسنة 2012 إلى سنة 2021.

البلدية	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
عين الحجل	31	39
عين الملح	24	37
عين الريش	13	26
عين خضراء	241	280
باب الواد	1	2
بلعايبة	50	59
بن سرور	60	83
بني يلمان	13	21
بن الزوه	5	5
برهوم	89	118
بئر الفضة	2	2

بوسعادة	257	351
بوطي السايح	5	5
شلال	48	65
دهاهنة	17	21
جبل أمساعد	10	20
الهامل	8	18
الحوامد	34	51
حمام الضلعة	192	269
خطوطي سد الجير	22	29
ضبانة	26	38
المعاضيد	64	81
المعاريف	101	116
مقرة	133	152
مسيف	72	101
مجدل	3	3
مسيلة	1152	1421
مطارفة	70	91
ونوغة	36	44
واد شعير	22	33
ولاد عدي لقبالة	79	84
أولاد عطية	3	4

أولاد دراج	95	118
أولاد ماضي	124	141
أولاد منصور	51	79
أولاد سيدي براهيم	29	42
أولاد سليمان	9	11
أولتام	5	4
سيدي عيسى	76	85
سيدي عامر	11	15
سيدي هجرس	14	15
سيدي محمد	16	23
سلييم	8	11
سوامع	61	65
تامسة	12	23
تارمونت	59	70
زرزور	16	19
المجموع	3469	4390

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

من الجدول نلاحظ أن بلدية المسيلة تمثل المنطقة الأكبر من اصل 48 بلدية في عدد المشاريع الاستثمارية بـ 1152 من مجموع 3469 للسنوات 2012 إلى 2021 والتي خلقت 1421 منصب شغل، تليها بلدية بوسعادة بـ 257 مشروع وعين خضراء بـ 241 مشروع. ثم نتقدم بعد ذلك كل من بلدية حمام الضلعة، بلدية مقرة بلدية ولاد ماضي ثم بلدية المعاريف بـ 192، 133، 124، 101 مشروع على التوالي، في حين سجلت بلدية باب الواد أدنى

حد في عدد المشاريع الممولة بمشروع واحد فقط وهذا راجع إلى اختلاف الكثافة السكانية واختلاف الطلبة من منطقة إلى أخرى.

نلاحظ ايضا اختلاف واضح في عدد مناصب الشغل المستحدثة لهذه المشاريع من منطقة لأخرى، أغلب الأسباب راجعة إلى الاختلاف في عدد المشاريع ونوعيتها والمنطقة التي ينجز فيها المشروع، فكلما زادت عدد المشاريع المختلفة زادت مناصب الشغل فنجد أعلى المناطق من حيث توفر مناصب الشغل ببلدية المسيلة، بلدية بوسعادة، بلدية عين خضراء، بلدية حمام الضلعة، مقرة أولاد ماضي وبلدية المعاريف بـ 1421، 351، 280، 269، 151، 141، 116 على التوالي، في حين سجلت كل من بلدية أولاد دراج، برهوم وبلدية المسيف بـ 118، 118، 101 منصب شغل مقارنة بعدد المشاريع التي مولتها الوكالة بـ 95، 89، 72 مشروع على التوالي. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): دائرة نسبة تمثل مناصب الشغل المستحدثة على مستوى بلديات ولاية المسيلة من سنة 2012 غلى سنة 2021.

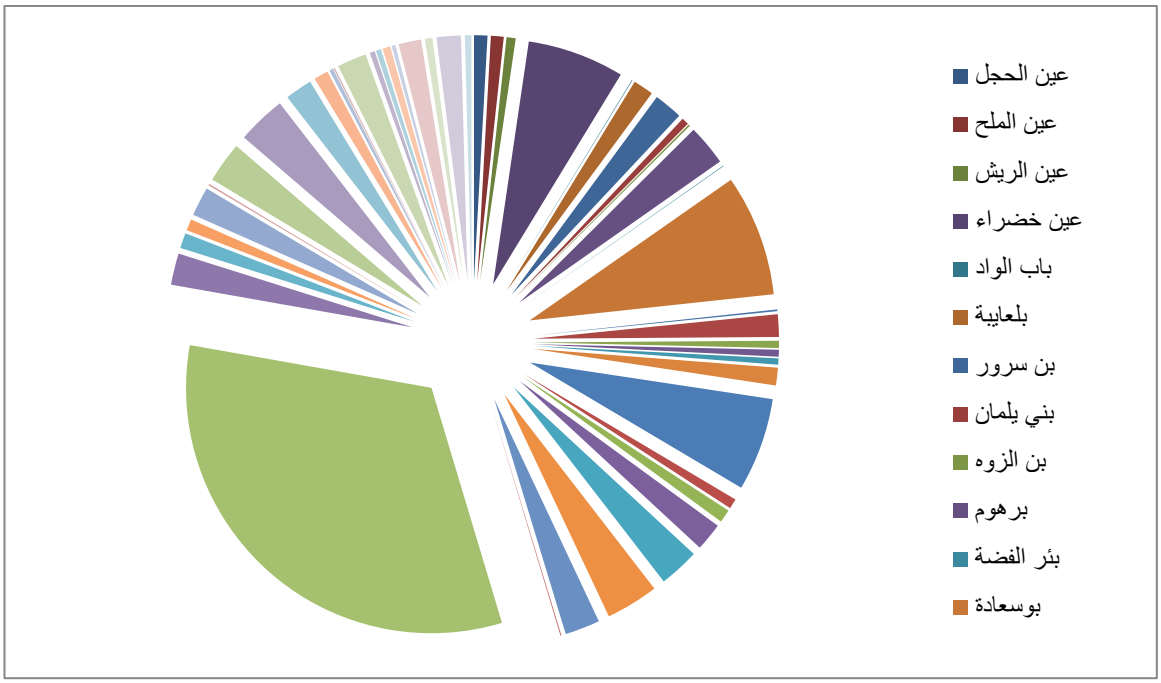

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

المطلب الثالث: دراسة حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المسيلة.

تعمل وكالة الدعم وتنمية المقاولاتية على مرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات وخلق المبادرة الفردية وتطوير الفكر المقاولاتي، فمنذ بداية 2012 إلى غاية سنة 2021، قامت وكالة ولاية المسيلة بمرافقة 3469 مشروع وبناءا على هذه الاحصائيات والتعمق فيها وتحويلها إلى منحنيات وأشكال تمت عملية التحليل والتشخيص لوضعية الوكالة تجاه الشباب أصحاب المؤسسات والأفكار الاستثمارية.

1–المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط 2012–2021

يمثل الجدول التالي حصيلة عدد المشاريع من كل قطاع لسنة 2012 إلى سنة 2021، الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حيث بلغ مجموعها الكلي للسنوات العشرة المدروسة 3469 مشروع ممول.

الجدول رقم (08): حصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع سنة 2012 سنة 2021.

السنة	الفلاحة	الحرف	البناء والاشغال العمومية	هيدروليك	الصناعة	الصيانة	مهن حرة	الخدمات	نقل البضائع	نقل المسافرين	نقل التبريد	المجموع
2012	46	11	46	0	92	11	36	435	579	11	26	1293
2013	72	16	54	1	97	20	23	234	63	0	04	584
2014	166	17	81	0	83	31	25	167	0	0	1	579
2015	137	10	50	0	79	24	17	56	0	0	0	373
2016	115	7	22	0	30	19	7	35	0	0	0	235
2017	11	1	2	0	1	1	7	12	0	0	0	35
2018	14	0	19	0	13	9	8	4	0	0	0	67
2019	62	2	11	0	16	9	13	7	0	0	0	120
2020	22	1	7	0	12	9	12	7	0	0	0	70
2021	43	5	13	0	25	10	10	7	0	0	0	113
المجموع	688	70	305	1	448	143	158	964	650	11	31	3469

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات المؤسسة

وفيما يلي تمثيل بياني للجدول السابق:

الشكل رقم (06): تمثيل بياني لحصيلة عدد المشاريع الممولة من كل قطاع لسنة 2012 إلى سنة 2021.

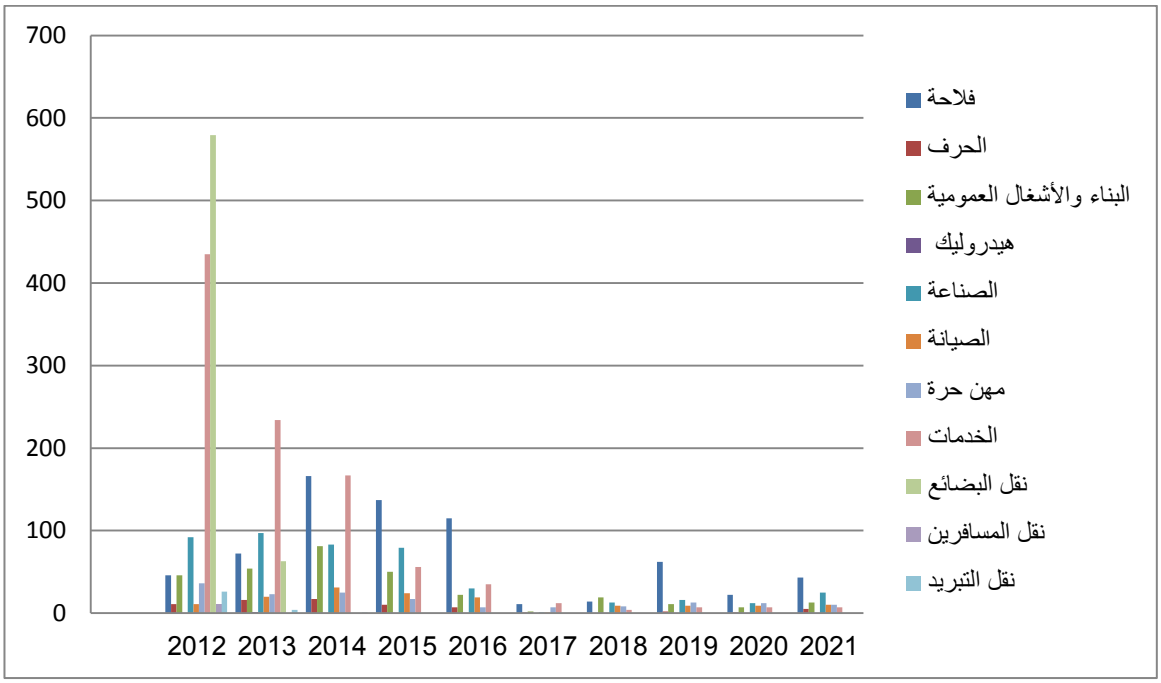

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تمول أغلبية المشاريع المختلفة والتي تساهم في النهوض باقتصاد الدولة حيث كان مجموع المشاريع الممولة من طرف وكالة المسيلة لسنة 2012 إلى سنة 2021 قد وصلت 3469، لكن كما تشير الاحصائيات كان هناك تذبذب في عدد المشاريع الممولة من قطاع لآخر ومن سنة لأخرى، وهذا راجع إلى الاشخاص ورغبتهم في الاقبال على الاستثمار في مختلف المشاريع واختلاف أفكارهم.

شهدت كل القطاعات وارتفاع وانخفاض في عدد المشاريع للعشرة سنوات الأخيرة، حيث نجد قطاع الخدمات وصل 435 مشروع لسنة 2012 ثم انخفض إلى 234 مشروع لسنة 2013، بعد ذلك شهد انخفاضا ملحوظا ب 167، 56، 35، 12، 4 مشاريع للست السنوات من 2013 إلى 2018، ثم بدأ بالارتفاع للثلاث سنوات الأخيرة بعدد ثابت وصل إلى 7 مشاريع على التوالي، والذي وصل عدد مشاريعه الممولة قيمة أعظمية ب 964 مشروع، يليه قطاع النقي بصفة عامة بـ 692 مشروع حيث بلغت 616 لسنة 2012 ثم 67 لسنة 2013 ثم

تنخفض كليا إلى 9 مشاريع سنة 2013 إلى أن ينعدم تماما للسبع سنوات الأخيرة على التوالي اي وصلت الحصيلة صفر وهذا راجع لتجميد الوكالة تمويلها لهذا القطاع، يليه قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة والتي شهدت فيه حركة تمويل نشاطه بانخفاض وارتفاع متذبذب لمختلف السنوات والتي وصلت عدد المشاريع فيه إلى 688 مشروع، ثم تأتي بعد ذلك قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة ثم قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع المهن الحرة، قطاع الصيانة، قطاع الحرف وأخيرا قطاع الهيدروليك بمجموع 448، 35، 158، 143، 70، 01 مشروع على التوالي.

يرجع الارتفاع والانخفاض في عدد المشاريع من قطاع لآخر إلى سهولة الدعم اللازم، بالإضافة إلى أنها قطاعات مربحة ولا تتطلبا مجهود كبيرا.

2–المشاريع الممولة حسب صيغ التحويل 2012–2021.

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثلاث صيغ في تمويلها للمشاريع المختلفة لكل القطاعات التي يتبناها صاحب المشروع، حيث تتمثل في التمويل الذاتي (الشخصي) والتمويل الثنائي والتمويل الثلاثي، وبدراستنا لوكالة المسيلة فقد كانت الاحصائيات جد مختلفة ومتباعدة بين طرق التمويل السابقة الذكر للسنوات 2012 إلى 2021 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (9): حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل من سنة 2012 إلى سنة 2021.

السنة	عدد المشاريع الممولة	صيغ التمويل		
		الذاتي	الثنائي	الثلاثي
2012	1293	0	36	1257
2013	584	0	18	566
2014	579	0	8	571
2015	373	0	2	371
2016	235	0	1	234
2017	35	0	3	32

63	4	0	67	2018
115	5	0	120	2019
64	1	5	70	2020
105	3	5	113	2021
3378	81	10	3469	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات المؤسسة.

الشكل رقم (07): تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل سنة 2012 إلى 2021.

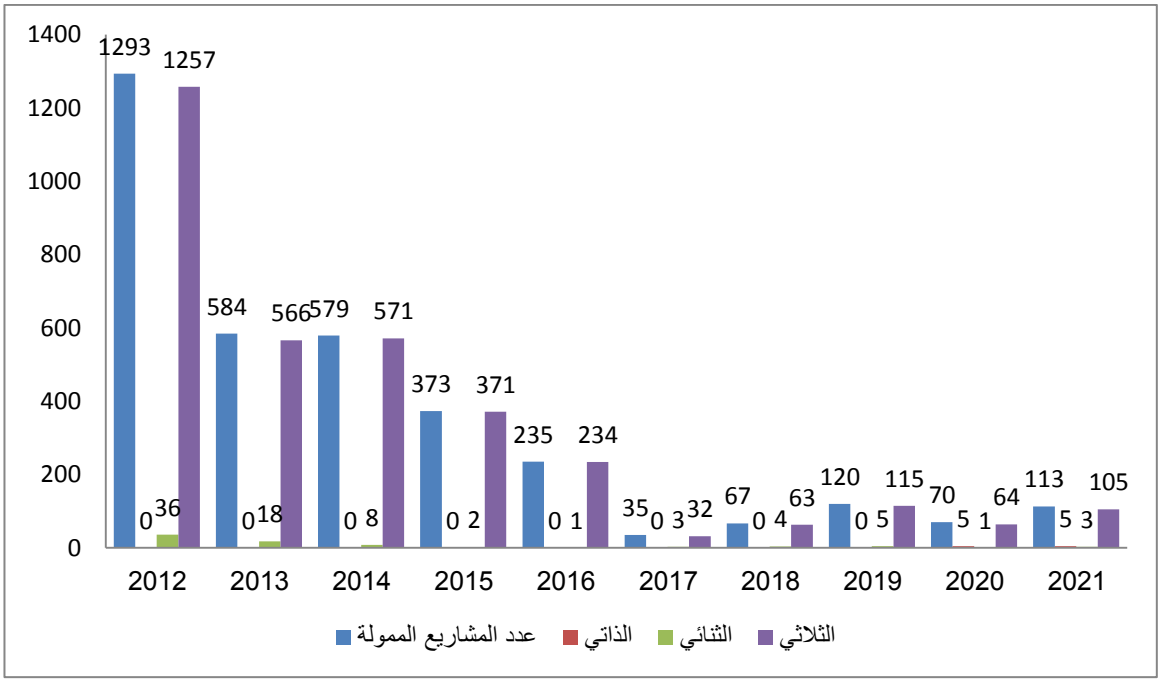

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (09)

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي وصلت إلى 3469 في العشر سنوات، في حين بلغت عدد المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي والذاتي 81، 10 على التوالي.

نجد أن طريقة التمويل الثلاثي سجلت 1293 مشروع لسنة 2012 ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا إلى أن وصلت إلى 35 مشروع سنة 2017. ثم ارتفعت وانخفضت إلى أن سجلت 113 مشروع لسنة 2021، أما طريقة التمويل الثنائي سجلت 36 مشروع لسنة 2012 ثم بدأت بالانخفاض والارتفاع إلى أن سجلت 3 مشاريع لسنة 2021، أما طريقة التمويل الذاتي فلم تسجل سوى مشروعين طيلة العشرة سنوات وكان ذلك للسنتين الأخيرتين 2020 و2021.

نجد أيضا أن المشاريع الممولة بصيغة التمويل الذاتي والثنائي جد ضعيفة مقارنة بالتمويل الثلاثي، يرجع هذا إلى اقبال الشباب المستثمر على هذا النوع الأخير من التمويل من باب الضرورة وانخفاض المساهمة الشخصية للمستثمر، إذ أن مساهمة الشباب المستثمر في التمويل الثنائي والثلاثي تعوضها مساهمة البنك في التمويل الثلاثي، رغم أن غالبية الشباب أهم الرغبة في التمويل الثنائي والذاتي تفاديا للتمويل الربوي في معاملاتهم مع البنك.

3–المشاريع الممولة حسب الجنس 2012–2021.

في دراستنا لدور وكالة أناد لولاية المسيلة، وجدنا أن الشباب ذوي الأفكار الذين يقصدونها لتمويل مشاريعهم أغلبيتهم من جنس الذكور مقارنة بالاناث وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2012 إلى سنة 2021.

السنة	عدد المشاريع الممولة	الجنس	
		ذكور	إناث
2012	1293	1216	77
2013	584	550	34
2014	579	539	40
2015	373	342	31
2016	235	221	14
2017	35	31	04

3	64	67	2018
7	113	120	2019
10	60	70	2020
9	104	113	2021
229	3240	3469	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

الشكل رقم (08): تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة حسب الجنس من سنة 2012 إلى سنة 2019.

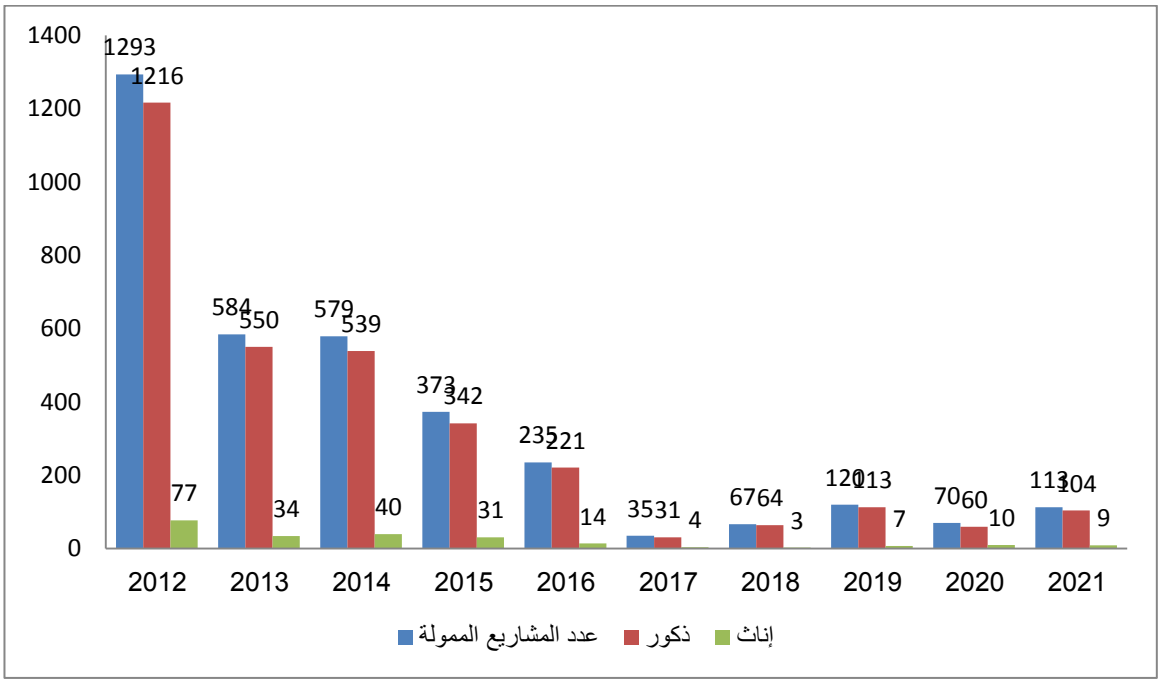

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (10) .

من الشكلين السابقين نلاحظ أنه منذ سنة 2012 إلى سنة 2021 قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتمويل ومرافقة 3240 مشروع لجنس الذكور من أصل 3469 مقابل 229 مشروع لجنس الاناث.

نلاحظ أنه في سنة 2012 سجلت 1216 مشروع لجنس الذكور أما في سنة 2013 قد سجلت 550 مشروع أي انخفظت كليا مقارنة بالنسبة التي قبلها، ومن ثم بدأت بالانخفاض إلى أن سجلت 104 مشروع سنة 2021.

من الملاحظة أيضا في جنس الإناث نجد 77 مشروع لسنة 2012، و9 مشاريع سنة 2021، فيما سجلت أدنى عدد للمشاريع سنة 2018 بـ 3 مشاريع.

إن الاختلاف الواضح بيم الشباب المستثمر من جنس الإناث وجنس الذكور راجع إلى طبيعة العادات والمعيشة والتقاليد التي تسود المجتمع، نقص ثقافة المرأة وخوفها في التعامل مع البنوك والهيئات الإدارية بالإضافة إلى نقص التوعية والتوجيه مقارنة مع الذكور، الشيء الذي نراه معاكسا تماما في الدول المتقدمة والأوروبية فالمرأة هناك تلعب دورا هاما جدا في النهوض بالتنمية الاقتصادية للدولة. وعلى الرغم من ذلك يضل عدد مشاركة المرأة الجزائرية في قطاع الأشغال ضئيل جدا كون المشاريع المخصصة للإناث قليلة جداً.

4–المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم 2012–2021.

يعرض الشباب المقاول مشاريعهم الاستثمارية أمام لجنة تابعة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث تدرس اللجنة الملفات وتبدي رأيها حول ملائمة وقابلية تمويل مشروع الاستثمار.

تتوج الملفات المقبولة من طرف اللجنة حسب شروط التأهيل والتمويل وكذا مستوى التعليم ووضعية صاحب المشروع وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): حصيلة عدد المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم من سنة 2012 إلى سنة 2021.

السنة	عدد المشاريع الممولة	المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم				
		ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	التكوين المهني
2012	1293	180	798	202	69	44
2013	584	57	341	65	31	90

202	46	60	216	55	579	2014
216	35	27	67	28	373	2015
188	22	5	15	5	235	2016
19	15	0	1	0	35	2017
40	27	0	0	0	67	2018
87	33	0	0	0	120	2019
46	24	0	0	0	70	2020
91	22	0	0	0	113	2021
1023	324	359	1438	325	3469	**المجموع**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

الشكل رقم (09): تمثيل بياني لحصيلة المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم من سنة 2012 إلى سنة 2021.

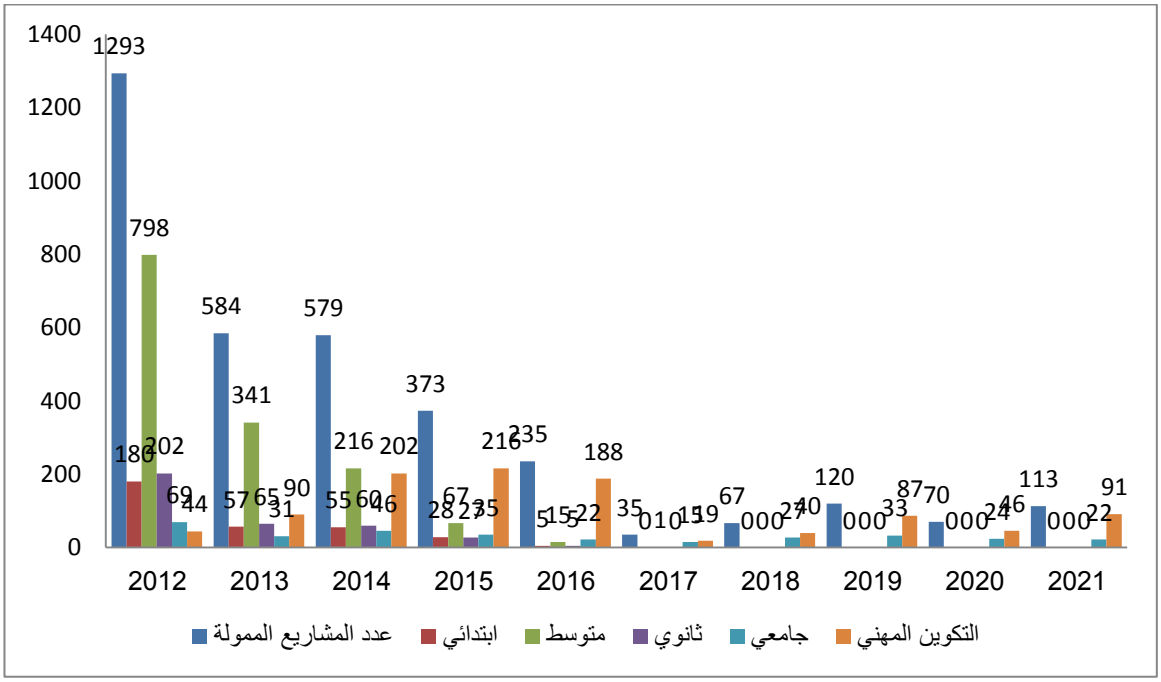

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (11).

يتبين من خلال الشكلين السابقين أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تمول أغلب المشاريع ذات الفئات والمستويات التعليمية والأهلية المختلفة والتي تساهم تنمية وتطوير الاقتصاد للدولة والتي كانت مجموع المشاريع الممولة من طرف وكالة ولاية المسيلة من سنة 2012 إلى سنة 2021 قد بلغت 3469 مشروع من مستويات تعليمية مختلفة والمتمثلة في 1438 مشروع من مستوى المتوسط و 1023 من مستوى التكوين المهني وهما المستويان الأكثر تمويلا لدى الوكالة بقيمة أعظمية ثم تليها المستويات الأخرى بقيم متساوية 325 مشروع بمستوى ابتدائي و 324 مشروع بمستوى جامعي والذي خلق 4390 منصب شغل خلال السنوات العشرة الأخيرة.

شهدت كل السنوات ارتفاع وانخفاض في عدد تمويل المشاريع حيث نجد في مستوى المتوسط سجلت 798 مشروع كأكبر عدد سجلته الوكالة لمختلف المستويات للعشر سنوات المدروسة في 2012 ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا إلى أن سجلت مشروعا واحدا سنة 2017 ثم انعدمت كليا خلال الأربع سنوات الأخيرة وذلك راجع إلى تغيير شروط الأهلية والمستوى العلمي وكذا تجميد الوكالة لبعض القطاعات والأنشطة التي كانت متاحة آنذاك بمستوى تعليمي متوسط كقطاع الخدمات والفلاحة بالإضافة إلى نقل البضائع، ثم يسجل المستوى الثانوي "65،202 ،60 ، 27 ،5 " مشروع خلال الخمس سنوات من 2012 إلى 2016 ثم ينعدم في باقي السنوات الخمسة الأخيرة، ثم يسجل المستوى الابتدائي 180 مشروع سنة 2012 ويتناقص إلى أن يسجل 5 مشاريع سنة 2016 إلى أن ينعدم كذلك نهائيا خلال الخمسة سنوات الأخيرة المتتالية.

من الملاحظة أيضا أن في المستوى الجامعي نلاحظ ارتفاع وانخفاض متغير خلال السنوات العشرة بقيم مختلفة في كل سنة حيث سجلت أعلى عدد بـ 69 مشروع سنة 2012، فيما سجلت أدناها بـ 15 مشروع سنة 2017 وهذا راجع إلى رغبة الشباب الطلاب بالاستثمار أو إكمال الدراسة والعمل في مجال التعليم أو مجالات أخرى مرغوب بها.

ثم يليها في الأخير مستوى التكوين المهني الذي احتل المرتبة الثانية في عدد تمويل المشاريع بع مستوى المتوسطة، إذ نلاحظ ارتفاع وانخفاض متذبذب في عدد المشاريع الممولة خلال مختلف السنوات والتي سجلت فيه 44 مشروع سنة 2012 ثم بدأ بالتزايد والانخفاض في عدد المشاريع الممولة من سنة لأخرى حيث كانت أعلى عدد سجلته سنة 2015 بـ 216 مشروع وأدنى عدد كان سنة 2018 بـ 40 مشروع، إذ يبقى مستوى التكوين المهني يحتل الصدارة

في كل عام وذلك راجع إلى الخبرة والأفكار الذي يكتسبها الشاب منذ التكوين وتجسيد العمل في كل نشاط بغض النظر عن مستويات التعليم الأخرى التي توفر معلومات وأفكار فقط دون تجسيدها في الحقيقة.

ويرجع الارتفاع المتباين لعدد المشاريع الممولة خلال السنوات الأولى للمستويات التعليمية (متوسط، ثانوي، ابتدائي) إلى سهولة الانشاء، عدم تطلب مستوى تأهيلي ودراسي عالي، توفر كل الدعم اللازم بالإضافة إلى توفر قطاعات مربحة آنذاك كقطاع الخدمات والنقل والفلاحة والتي عملت على خلق العديد من مناصب الشغل ويفسر انعدامها إلى التغير في شروط الأهلية وشروط العلمية والمهنية وكذلك إلى تجميد الوكالة لبعض النشاطات.

ونفسر الارتفاع والانخفاض المذبذب والغير مستقر للمشاريع الممولة في كل سنة للمستوى الجامعي والتكوين المهني إلى توفير المستوى العالي العلمي والمهني، تنوع الأفكار المقاولاتية للطلاب وكذا توفر الخبرة والمؤهلات العلمية والمهنية للشباب المستثمر.

خلاصَة الفَصْل:

لقد استخلصنا من خلال ما قدمناه في فصلنا هذا ان عنصرا الدعم والتمويل هما النواة الاساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق اهدافها المسطرة وتغطية وتلبية احتياجاتها المتعددة ،ومن محاولتنا لإلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE والتعرف على مهامها وأنواع الاستثمارات الممولة من طرفها واستعراض حصيلة نشاطها في مجال تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية ،وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة يمكن القول أن الوكالة تساهم في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح العديد من الخدمات والامتيازات المالية والغير مالية في دعم اصحاب المشاريع لإنشاء مؤسساتهم الخاصة وتذليل العقبات أي التي تعيق قيام واستمرار هذه المؤسسات.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر مشكل التمويل من أبرز المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث نقص السيولة اللازمة لتمويل العمليات اليومية وكثرة الديون المتراكمة وضيق البدائل التمويلية، وهذا في ظل غياب المؤسسات المالية البنوك المتخصصة في تمويل هذا القطاع، والتي تجعل هناك نوع من الخيارات الحتمية للجوء للمدخرات الشخصية بالإضافة إلى صعوبات أخرى تمس هذا القطاع سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وبالتالي فإن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعاليتها وديناميكيتها، مرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة من قبل السلطات الحكومية لدعمها وتنميتها. وتكمن أهمية هذه المؤسسات في دعم التنمية الاقتصادية والتخطيط المستقبلي، النابع من دورها في التوظيف. وقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة تطورات حيث أصدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه المؤسسات. وبالتالي قامت الحكومة الجزائرية إلى إنشاء عدة هيئات تمويلية واستحداث العديد من البرامج والآليات الداعمة لتلبية احتياجاتها، لذا تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعم الحكومي الموجه لها عن طريق مختلف هذه الهيئات من خلال توفير ضمانات وتحسين صورة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أمام الدائنين، أو الاستفادة من الإعانات المالية والجبائية المختلفة، أو من خلال الدعم المالي والفني الموجه لهاته المؤسسات، من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية اونساج سابقا التي شهدت تطورا كبيرا منذ نشأتها الى يومنا هذا .

إنّ الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية هي أحد الخيارات والحلول الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمة هذه الاخيرة في تمويلها.

ومن خلال ما تمّ التطرق إليه في هذا الموضوع، والمتعلق بدراسة دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي، بالإضافة إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة: الاقتراض من الأهل والأقارب، الاقتراض من البنوك التجارية، قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتمثل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في: مصادر التمويل التقليدية والمتمثلة في: التمويل طويل الأجل والتمويل متوسط الأجل والتمويل قصير الأجل، وكذا مصادر التمويل المستحدثة والمتمثلة في: التمويل

التأجيري، مؤسسات رأس مال مخاطر، بالإضافة إلى صيغ التمويل الإسلامية والمتمثلة في: المشاركة، المضاربة، المرابحة، الإستصناع والبيع بالإجارة .

- على الرغم من اختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة.
- إن من أبرز مقومات ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رأس مال كبير ولا لتكنولوجيا عالية الجودة، بالإضافة إلى تشجيع الدولة للقطاع الخاص.
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة سواء في الدول النامية أو المتقدمة وذلك من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذا توفير العديد من فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة،
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشكل التمويل، المشاكل الإدارية والمشاكل القانونية، بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها خاصة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي
- -تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات تشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي من الصناعي والزراعي، التجاري، مجال الخدمات وغيرها.
- عملت السلطات العمومية الجزائرية على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إستراتيجية تمثلت في مجموعة البرامج الوطنية والدولية أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.
- عملت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ نشأتها على مرافقة ودعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحث المستثمرين الصغار على الولج لعالم السوق.
- من خلال الاحصائيات التي قمنا بها فإن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لها دور كبير وبارز في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة الشباب ،فقد قامت على مستوى ولاية المسيلة منذ بداية سنة 2012 الى نهاية سنة 2021 بتمويل 3469 مشروع استثماري وخلق 4390 منصب شغل .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. أحمد بوراس (بلا تاريخ). تمويل المنشأة الاقتصادية. دار العلوم للنشر والتوزيع.

2. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي. (2016). إدارة البنوك التجارية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

3. بدو كنجو كنجو. (1997). الإدارة المالية. الأردن: دار الميسر للنشر والتوزيع.

4. حربي محمد عريقات، و سعيد جمعة عقل. (2010). ادارة المصارف الإسلامية (ط 1). دار وائل للنشر.

5. حسن سمير عشيش. (2010). التحليل الإئتماني. مكتبة المجمع العربي.

6. حسين يوسف يوسف. (2012). التمويل في المؤسسات الاقتصادية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.

7. رابح خوتي، و رقية حساني. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها (ط1). مصر: أتريك للنشر والتوزيع.

8. سمية برويس، و سعاد خطوطي. (2017). واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (مذكرة ماستر).

9. شعبان العاتي مزهر، و وآخرون. (2009). ادارة المشروعات الصغيرة (ط 1). عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

10. صالح النجار فايز جمعة، و محمد العلي عبد الستار. (2006). الريادة وادارة الأعمال الصغيرة (ط2). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

11. صالح النجار فايز جمعة، و محمد العلي عبد الستار. (2006). الريادة وادارة الأعمال الصغيرة (ط 1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

12. صفوت عبد السلام عوض الله. (1993). اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التصنيع والتنمية. مصر: دار النهضة العربية.

13. طارق الحاج. (2002). مبادئ التمويل. عمان، الأردن: دار الصفاء للطباعة والنشر.

14. الطاهر لطرش. (2000). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

15. عبد الحميد عبد المطلب. (2009). اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة.

16. عدنان هاشم السمراني. (2013). الإدارة المالية. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

17. فادي محمد الرفاعي. (بلا تاريخ). المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي الحقوقية.

18.قاسم نايف. (2009). ادارة الاستثمار. الأردن: الثقافة للنشر والتوزيع.

19.محمد شفيق حسين طنيب، و محمد ابراهيم عبيدات. (1997). أساسيا الادارة المالية في القطاع الخاص. عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

20.محمد عبد أبو سمرة. (2010). إدارة المشروعات. الأردن: دار المعارف.

21.محمد عبد العزيز عجمية، و وآخرون. (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

22.محمد فوضيل. (بلا تاريخ). شركات الأموال في القانون الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

23.محمود حسين الوادي، و وآخرون. (2010). الإقتصاد الإسلامي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

24.محمود عزت اللحام، و وآخرون. (2014). الادارة المالية المعاصرة. الأردن: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.

25.مصطفى كمال السيطابل. (2012). البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي (ط 1). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

26.نادية فوضيل. (2003). شركات الأموال في القانون الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

27.هشام خالد. (2007). البنوك الاسلامية الدولية وعقودها. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الأطروحات:

1. أحمد غبرلي. (2010 /2011). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة قسنطينة.

2. حليمة الحاج علي. (2009). اشكالية تمويل المؤسسة الصغيرة-دراسة حالة ولاية قسنطينة (مذكرة ماجستير). قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص الإدارة المالية: جامعة منتوري.

3. رامي حريد. (2015). البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (اطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر.

4. زبير عياش. (2011-2012). تأثير تطبيق اتفاقية بازل على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة أم بواقي (أطروحة دكتوراه). أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة العربي بن المهيدي.

5. شعيب أتشي. (2007/ 2008). واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورلروجزائرية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية: جامعة الجزائر.

6. عبد الحكيم عمران. (05 16، 2007). استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة ماجستير). المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية: جامعة محمد بوضياف.

7. عبد الكريم عمران. (2007). استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة (رسالة ماجستير). المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص استراتيجية.

المجلات:

1. صالح صالحي. (2004). أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

2. عمار زيتوني. (2006). مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي. مجلة العلوم الانسانية، صفحة 47.

3. محمد عبد الحليم عمر. (يومي 25-28 ماي 2003). التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية. مقدمة ضمن الدورة التدريجية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية. سطيف: جامعة سطيف.

المداخلات والملتقيات:

1. خليل القادر. (2006). دور الوساطة المالية في التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، (الصفحات 17-18). الشلف.

2. رشاد نعمان شايع العمري. (2013). الخدمات المصرفية الإئتمانية في البنوك الإسلامية "دراسة مقارنة في القانون والفقه الاسلامي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

3. عبد الله غانم، و حنان سبع. (05-06 ماي 2013). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني. ورقة بحثية مقدمة في اطار الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الملاحق

الملاحق:

التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص ، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائيه خلال كل مراحل المرافقة.

تضمّ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **61** وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى .

شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز :

- أن يكون سن الشاب يتراوح بين **18** و**55** سنة.
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية تتلائم مع المشروع المراد انشاؤه.
- أن يقدّم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة.
- ان لا يكون الشاب قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم

مراحل المرافقة:

فكرة المشروع – التسجيل عبر الموقع الإلكتروني - أستقبال وتوجيه -محادثات فردية - إعداد المشروع -تكوين صاحب المشروع- المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع - موافقة البنك - الإنشاء القانوني للمؤسسة - تمويل المشروع - الانطلاق في النشاط - متابعة النشاط.

التركيبة المالية:

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

			التمويل الثلاثي		
	القنة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	٪ 05	٪ 25	٪ 70
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	٪ 10	٪ 20	٪ 70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	٪ 12	٪ 18	٪ 70
		بقية المناطق	٪ 15	٪ 15	٪ 70

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)
حتى 10.000.000 دج	٪ 50	٪ 50

الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000دج	٪ 100

الإعانات المالية

قرض غير مكافأ:

تمنح الوكالة قرض غير مكافأ للشباب ذوي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع و وضعية صاحب المشروع.

تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

مدة تسديد القروض

	القرض البنكي	القرض الغير مكافئ
مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	سنة ونصف	-05 سنوات (التمويل الثلاثي) -06 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى **500.000** دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب او الشباب ذوي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال

يمكن للشباب ذوي المشاريع، الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار **1.000.000**دج.

ملاحظة : في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن الشاب أو الشباب ذوي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

المرافقة والتكوين

يستفيد الشاب أو الشباب ذوي المشاريع بلا مقابل من:
-المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.
-برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

الإمتيازات الجبائية

(في مرحلتي الإنشاء والتوسعة)

1-مرحلة الإنجاز

•الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقاريةالخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي
•الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة **(TVA)** لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.
لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
•تطبيق نسبة مخفضة بـ5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

2-مرحلة الإستغلال

•الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة **03** سنوات ، **06** سنوات أو **10** سنوات حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ إتمامها.
•الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة **IFU** أو حسب الحالة **(TAPأو IBS, IRG)** ، لمدة **03** سنوات، **06** سنوات أو **10** سنوات ، حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ الإستغلال.
•عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين **(02)** عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة **(03)** عمال على الأقل لمدّة غير محدّدة .
(عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها).

لمزيد من المعلومات تصفحوا الموقع الإلكتروني للوكالة http//www.anade.dz

ANADE.DG ANADE_DG ANADE_dg

Anade M'sila
Statistique des dossiers financés du 2012au 2021

ANNEE	Nbre ME Financé	Dossiers financés par type de financement			Dossiers financés par sexe		Dossiers financés par Niveau d'instructions					Emplois prévus
		AUTO-FINANCEMENT	MIXTE	TRIANGULAIRE	Masculin	Féminin	FORMATION PROFESSIONNELLE	MOYEN	PRIMAIRE	SECONDAIRE	UNIVERSITAIRE	
2012	1293	0	36	1257	1216	77	44	798	180	202	69	1355
2013	584	0	18	566	550	34	90	341	57	65	31	631
2014	579	0	8	571	539	40	202	216	55	60	46	608
2015	373	0	2	371	342	31	216	67	28	27	35	435
2016	235	0	1	234	221	14	188	15	5	5	22	323
2017	35	0	3	32	31	4	19	1	0	0	15	76
2018	67	0	4	63	64	3	40	0	0	0	27	182
2019	120	0	5	115	113	7	87	0	0	0	33	323
2020	70	5	1	64	60	10	46	0	0	0	24	174
2021	113	5	3	105	104	9	91	0	0	0	22	283
Total	3469	10	81	3378	3240	229	1023	1438	325	359	324	4390

Les dossiers financés du 2012 au 2021 PAR SECTEUR D'ACTIVITE

ANNEE	AGRICULTURE	ARTISANAT	BATIMENTS ET TRAVAUX PUBLICS	HYDRAULIQUE	INDUSTRIE	MAINTENANCE	PROFESSIONS LIBERALES	SERVICES	TRANSPORT DE MARCHANDISES	TRANSPORT DE VOYAGEURS	TRANSPORT FRIGORIFIQUE	Total général
2012	46	11	46	0	92	11	36	435	579	11	26	1293
2013	72	16	54	1	97	20	23	234	63	0	4	584
2014	166	17	81	0	83	31	25	167	8	0	1	579
2015	137	10	50	0	79	24	17	56	0	0	0	373
2016	115	7	22	0	30	19	7	35	0	0	0	235
2017	11	1	2	0	1	1	7	12	0	0	0	35
2018	14	0	19	0	13	9	8	4	0	0	0	67
2019	62	2	11	0	16	9	13	7	0	0	0	120
2020	22	1	7	0	12	9	12	7	0	0	0	70
2021	43	5	13	0	25	10	10	7	0	0	0	113
Total	688	70	305	1	448	143	158	964	650	11	31	3469

- **مرسوم تنفيذي رقم: 20/186 المؤرخ في: 28 ذي القعدة عام 1441الموافق 20 جويلية سنة 2020، المتعلق بإسناد سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرةّ.**
- **مرسوم تنفيذي رقم: 20/329 المؤرّخ في 06 ربيع الثاني عام 1442الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم: 96/296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها.**
- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)**
- **المرسوم التنفيذي رقم: 20/374مؤرّخ في 01جمادى الأولى عام 1442الموافق 16 ديسمبر سنة 2020، يعدّل ويتمّم المرسوم التنفيذي رقم: 03/290 المؤرّخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.**
- **المرسوم التنفيذي رقم: 22/46 مؤرّخ في 16جمادى الثانية عام 1443الموافق 19 جانفي سنة 2022، يعدّل المرسوم التنفيذي رقم: 03/290 المؤرّخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: 128 /ك.ع.ت.ت.م

المسيلة في: 2022/05/04

إلى السيد: مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** العلوم الاقتصادية ..... تخصص :.مالية البنوك والتأمينات

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

- تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	[illegible]	161735101906	1132	
02	[illegible]	181535095772	119961012005370072	

عنوان المذكرة: فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الوكالة الولائية المسيلة

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)
	مدير الوكالة الولائية للتشغيل 4 MAI 2022	نائب رئيس قسم علوم المالية والمحاسبة

الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
م: المحاسبة والمالية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بكاي أميرة المولود(ة) بتاريخ: 1996/03/14 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 113... الصادرة بتاريخ: 2019/05/05 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ماستر مالية تخصص: مالية البنوك والتأمينات خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لولاية المسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/07

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

تم بحمد الله